اتجاهات الكتابة حول المرأة الفلسطينية
2002–1960

خديجة الحباشنة

2014

شارك بالبحث وجمع البيانات:

- زينب الغنيمي كاتبة وباحثة.
- مهى التميمي صحافية وباحثة في مجال المرأة.
- سميرة درباج مساعدة بحث/علم اجتماع.
- هبة جوهرية مساعدة بحث/علم اجتماع.

خديجة الحباشنة

اتجاهات الكتابة حول المرأة الفلسطينية

2002–1960

منشورات مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية

آذار (مارس) 2014

ISBN 978-9950-382-09-1

مقدمة عامة

لدى البحث في أي مجال من مجالات حياة الشـعب الفلسطيني، أو دراسة فئة من فئاته لرصد وتقييم التغيرات والاتجاهات القائمة لديها، نواجه صعوبة بالغة بسـبب الوضع الفريد والخاص والمتغير باسـتمرار الذي أحاط بالشعب الفلسـطيني في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تشتت البشر والموارد والمعلومات. وعليه لا يمكن لأية دراسـة أو تقرير أن يقدم صورة واقعية حول اتجاهـات الكتابة حول المرأة الفلسـطينية دون الإحاطـة بالظروف الخاصة والدقيقة التي أحاطت بالشـعب الفلسـطيني، حيـث تعرضت بنية المجتمع الفلسـطيني نتيجة لحـرب 1948 ثم حرب 1967 للتمزق مـن آثار الحروب والهجرات المسـتمرة، وأصبح أكثر من نصف الفلسطينيين يعيشون في الشتات موزعين في البلاد العربية، وفي دول العالم. في حين ظل الجزء الباقي من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني.

تأثرت المرأة الفلسطينية كثيراً بالظروف التي أحاطت بقضية شعبها وتفاعلت معهـا، ولعبت دورا في الحفاظ على تماسـك الأسرة الفلسـطينية وفي حضانة الوجدان الوطني لدى الأجيال الجديدة، كما شـاركت في تأسـيس الجمعيات وفي العمل السياسي، وبسبب هذه الظروف كانت المرأة الفلسطينية من أوائل النسـاء العربيات في دخول مجالات العلم والعمـل المختلفة وبرز من بينهن عدد من الكفاءات النسائية المتميزة في مجالات العلم والفن والأدب والشعر.

في منتصف السـتينات، تأسسـت منظمة التحرير الفلسـطينية وانطلقت المقاومـة الفلسـطينية التي قـادت النضال الوطني للشـعب الفلسـطيني مـن البلاد العربية المجاورة لفلسـطين، وأقامت فيها المؤسسـات والمنظمات والنقابـات المختلفـة لمواجهـة كافـة جوانـب حياة الشـعب الفلسـطيني

السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما قامت بدور مميز في النضال الوطني الفلسطيني، مما جعلها متقدمة بين النساء العربيات.

أواخر الثمانينات من القرن العشرين الماضي انطلقت الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، دخلت على أثرها منظمة التحرير الفلسطينية عملية السلام في بداية التسعينات التي نتج عنها اتفاق أوسلو عام 1963 وأدت إلى عودة قيادة وقوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشوء المؤسسات الوطنية الفلسطينية الحكومية والأهلية، ووضع أسس النظام السياسي الفلسطيني.

وقد كان لهذه الظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني تأثير على جميع مجالات الحياة للشعب الفلسطيني، كما كان لا بد من أخذها بعين الاعتبار لدى وضع خطة عمل البحث حول بيبلوغرافيا المرأة الفلسطينية التي تم إعدادها في جزأين وعلى مرحلتين، وكان لكل جزء من البحث ظروفه ومعطياته التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار لدى وضع خطة البحث وطريقة العمل على البحث ونتائجه.

ونعرض في هذا الكتاب خطة العمل على البحث في الجزأين الأول والثاني معاً، في حين نعرض نتائج البحث في جزأين بسبب تأثير اختلاف الظروف المحيطة بإعداد كل جزء.

وقد تم إعداد الجزء الأول من البحث في النصف الثاني من العام 1994 وامتد حتى بداية العام 1995 أي بعد مرور وقت قصير على عودة قيادة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم حدوث متغيرات يمكن رصد تأثيرها في اتجاهات الكتابة حول المرأة الفلسطينية، ولذلك كان لا بد من البحث في جميع مواقع الحراك الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، في كل من فلسطين والأردن ولبنان وسوريا.

لم تكن مهمة متابعة عملية البحث والجمع في الجزء الأول عملية سهلة

ولكنها تراوحت في مدى الســهولة والصعوبة أو مدى التعاون من بلد إلى بلد ومن موقع إلى موقع، وقد اســتغرقت عملية جمع المــواد وتدقيقها في الجزء الأول من البحث ما يقارب التســعة شــهور في حين كان مقررا لها 3-4 أشهر، وبلغ مجموع المواد التي وجدت في كل من فلســطين ولبنان والأردن وســوريا 504 مواد.

موزعة على النحو التالي:

- لبنان 116 - فلسطين 176
- سوريا 65 - الأردن 147

وتم العمل على الجزء الثاني من البحث بداية العام 2002، حيث استغرقت عمليــة البحث في حوالي 65 موقع بحث وجمــع للوثائق فقط أكثر من ثمانية أشــهر، وهي لا تحتاج في الظروف الطبيعية مــن جهد ثلاث باحثات أكثر من 3-2 أشــهر، أي ثلاثة أضعــاف الوقت المطلوب في الظــروف الطبيعية. كما لم تكن عملية اســتعراض الوثائق وتقييمها ســهلة لعدم انتظــام عملية البحث وجمع وإرسال الوثائق بسبب ظروف الحصار والأحداث الطارئة مثل الاجتياح العســكري للمناطق وفرض منع التجول في المدن. ولذلك فقد وقعت تكرارات كثيرة في الوثائق المجمعة من المناطق المختلفة بسبب التداخل في مواقع وجود الوثائق حيث وجد حوالي 15% من الوثائق في أكثر من مكتبة. وقد تم اعتماد الوثيقة الأكثر دقة ووضوحاً.

وبلــغ مجمــوع الوثائق التي تم جمعها في مناطق الســلطة الوطنية حوالي 385 وثيقــة. وبعد حذف الخطأ والتكــرار، بقي 315 وثيقة فقط من مجموع الوثائــق التي تم جمعهــا، 94 منها وجدت في قطاع غــزة، و221 من الوثائق وجدت في الضفة، **أي بنســبة 1: 2,5 تقريباً علماً بأن نســبة السكان في قطاع غزة إلى سكان الضفة الغربية هو 1 : 2 تقريباً.**

وقــد توزع مجموع الوثائــق الـ(315) من حيث نــوع الوثيقة على النحو

التالي:

98 كتابـاً، 8 فصلاً من كتاب، 35 تقريراً منشـوراً، 20 تقريراً غير منشـور، 8 دوريات نسـائية، 52 مقالاً مـن دورية (ثقافية، واجتماعيـة، واقتصادية وسياسية)، 35 ورقة بحثية، 59 بحثاً جامعياً.

خلفية نظرية:

لطالمـا كانت المرأة عـبر قرون من الزمن منفية خـارج اللغة، وحتى خارج الكلام، فذكرها أمر غير مسـتحب، وليسـت قليلة المرات التـي طرقت آذاننا عبارة، المرة أجلك الله، أو الحرمة أو العائلة بدلاً من ذكر اسم الزوجة أو حتى لقبها. لم يكن ذكر المرأة باسـمها فقـط هو المحظور بل إن صوتها عورة أيضاً، وحتـى عندما تكـون في موقف يتطلب التعبير عن رأيهـا بالرفض أو الموافقة فالصمت هو الدلالـة الأفضل على الموافقة، وتزخـر الثقافة البشرية وخاصة الشرقية والعربية منها بالأمثال والأقوال التي تستنكر حضور المرأة في الخطاب المجتمعـي، رغم اختراق هذه الظاهرة من بعض النسـاء ممن يتمتعن بقوة الإبداع أو التمرد على المحظور.

وفد ظلت العلاقة بين المرأة واللغة علاقة إشكالية، بدءاً من تراكيبها النحوية وقواعدهـا مروراً بالكثير من معانيها، وهي تعطي للأنثى قيمة أقل من قيمة الذكر حتى نجد النحاة يقولون في قاعدة الجمع المعروفة في اللغة العربية: إن «غير العاقل» يجمع جمعاً مؤنثاً سالماً، وبهذا فإنهم يساوون بين الأنثى العاقلة وغيرها من الكائنات غير العاقلة، وهكذا صارت الأنثى وكأنها بلا عقل. ناهيك عن ما ورد من معان في لسان العرب لمفردة الذكر والأنثى، التي تعطي صفات القوة والشـدة وصنع القرار (ماضياً في الأمور)، والتي إذا ما اتصفت بأي منها أنثى قيل فيها متشـبهة بالذكر، في حين تنفرد الأنثى باللين والسهولة، التي إذا ما وصف بها الذكر كان بعيداً عن القوة متخنثاً.

لم تقتصر إشـكالية علاقة المـرأة باللغة على لغة دون الأخـرى، فقد بينت

الباحثــة في اللغة الإنجليزية ديل ســبنسر(Dale Spender) في كتابها (Man Made Language) الرجل صانع اللغة (Spender,1991)، كيف وضع الرجل الإنجليزي اللغة، وجعل الأنثى أو المرأة في مكانة أقل وأضعف.

وتقول في هذا الأمر ادريان ريتش: "يقوم الرجال (الآباء) في النظام السياسي الأبوي المشتق عن النظام الأيديولوجي العائلي وبقوة، بممارسة الضغط المباشر لتحديــد الأدوار التي يجب أو لا يجب أن تقــوم بها المرأة، كما يضعونها تبعا "لذلك في فصيلة أقل من فصيلة البشر من خلال القوانين واللغة والعادات".

ويذكــر الكاتــب خليل عبد الكريــم في كتابه (العرب والمــرأة): "أن القيام بعملية حفريات في التراث والأســاطير العربية وموقفها من المرأة تؤكد وجود جــذور غائرة عميقة في نفســية العربي كــما تفصح عنها لغته ولســانه الذي ترصــده المعاجم والقواميس"، ولذلك فإن البحث عــن التمييز الجنسي الذي يقــوم على نظرة دونية للمرأة، يجد أصولا" عميقة له في اللغة. ولقد أحكمت الســيطرة الأبوية على النســاء بإلغاء الهوية الإنسانية الخاصة بالنساء وجميع تعبيراتها الإنسانية.

وهكــذا غيبت المــرأة من عملية التأريخ لأنها غابت عــن اللغة وعن كتابة الثقافــة، وتفرد الرجل باللغــة والكتابة وترك لها الحكي، فجــاء الزمن مكتوباً ومســجلاً بالقلم المذكر، ولو راجعنا ما تــم التوصل لمعرفته عن المرأة ودورها في المجتمع، لوجدنــا الغالبية العظمى منه تم التقاطهــا عبر عمليات البحث والتأريخ الشفوي.

ظل الوضع عــلى هذا الحال حتى بدأ التعليم يدخــل البلاد العربية أواخر القرن التاســع عشر وأوائل القرن العشرين، مع بدايات حركة النهضة العربية وظل تعليم المرأة محظوراً حتى بدايات القرن العشرين. وكان التعليم للفتيات مقصــوراً على الصفوف الابتدائية، وتعد على أصابع اليد النســاء اللواتي أنهين التعليم المدرسي.

أذكــر أثناء كتابتي لمقدمة كتابي الأول "مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثــورة" أنني صادفت صعوبة كبيرة في إيجاد مصــادر مكتوبة حول المرأة الفلســطينية ودورها في المجتمع وفي الثورات والانتفاضات الوطنية في النصف الأول مــن القــرن العشريــن الماضي، وحتى عــن دورها في الأحــزاب والقوى السياسية بعد ذلك أي في الخمسينات والستينات من ذلك القرن، كان جل ما توصل فريق البحث اليه جاء عن طريق المقابلات الشفوية.

مــن هنا جاء اهتمام مركز المرأة العربيــة للبحوث والتدريب (كوثر بدعوة عدد من الباحثات الخبيرات في شؤون وقضايا المرأة لإعداد بحث حول الكتابة عن قضايــا المرأة في البــلاد العربية على مرحلتين: الأولى عــام 1994 وتغطي مرحلة واسعة من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى أواخر العام 1994، والمرحلــة الثانية في العــام 2002 وتغطي مرحلة ما بعــد العام 1994 وحتى نهايــة العام 2002، والبحث المقدم هنا هو الجزء الخاص بالكتابة حول المرأة الفلسطينية.

ويكشــف البحث عن قلة بل نــدرة الكتابة حول المرأة الفلســطينية حتى منتصف عقد الســتينات من القرن العشرين الماضي، رغم ما تزخر به الذاكرة الشعبية من دور للمرأة الفلسطينية في المجتمع وفي الانتفاضات الشعبية منذ بدايات القرن العشرين وبدء المؤامرة على الأرض والشعب الفلسطيني.

الفصل الأول

طريقة البحث:

نظرا لخصوصية الظروف التي تعيشها المرأة الفلسطينية، ومن خلال توزع تواجد الشعب الفلسطيني ومؤسساته في أكثر من مكان، فقد كان لا بد من وضع فرضية خاصة تبنى على أساسها خطة الجزء الأول من البحث، من أجل جمع المواد الكتابية حول المرأة الفلسطينية، وتنطلق هذه الفرضية من أن الحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الفلسطيني لم يقتصر على فلسطين، بل إنه امتد إلى بلاد عربية عديدة مثل الأردن وسوريا ولبنان والكويت، ولهذا فلم يكن ممكنا اقتصار البحث على فلسطين. فقد شهدت أواخر الستينات في كل من سوريا والأردن انطلاقة وامتداد المقاومة الفلسطينية والتي كان لها أدبياتها وتراثها، ناهيك عن أن عدد الفلسطينيين في الأردن بلغ في أوائل التسعينات حوالي 2 مليون نسمة.

أما لبنان فقد شهدت مراحل البناء الفعلي لمؤسسات م.ت.ف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إضافة إلى المنظمات الشعبية، وهكذا فإن البحث لا يمكن أن يقتصر على جمع البيانات في فلسطين فقط، والتي أعاقت إجراءات الاحتلال العسكرية الكثير من حركته الاجتماعية والثقافية، أو في بلد واحد أو بلدين، لأن الفرضية تقول إن أدبيات الشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية موزعة في جميع هذه البلاد وأكثر. ولكن بسبب استحالة إمكانية البحث في الكويت في مرحلة ما بعد حرب الخليج، فقد وضعت خطة البحث للجزء الأول على أساس تكليف أربع مساعدات للبحث عن البيانات في كل من فلسطين والأردن ولبنان وسوريا، وكان المطلوب من كل باحثة مساعدة أن تبحث في جميع المواقع التي يمكن وجود كتابات حول المرأة فيها، مثل:

1- المكتبات العامة.
2- مكتبات الجامعات.
3- مكتبات المنظمات الدولية.
4- مكتبات المراكز الثقافية الأجنبية.
5- مكتبات مراكز الإحصاء والأبحاث والدراسات وخاصة الفلسطينية منها.
6- مكتبات المنظمات ومراكز دراسات المرأة خاصة الفلسطينية منها.
7- مكتبات الوزارات والدوائر الرسمية المعنية بالمرأة وخاصة إذا كانت هنالك دوائر معنية بشؤون الفلسطينيين.
8- المكتبات الخاصة لبعض الباحثات والباحثين المعروفين باهتمامهم بقضايا المرأة.

وقد تم تزويد كل باحثة بقائمة أسماء بعض الباحثات والقيادات النسائية ذات الاهتمام بقضايا المرأة، ولفت الانتباه لاختيار المواد ذات التصنيف والتنظيم الأفضل والتي يتوفر عنها أكبر قدر من البيانات المطلوبة في حال تكرار بعض المواد.

كما تم جمع بعض المواد الكتابية في مصر وتونس والكويت وغيرها من البلاد عبر المراسلة مع باحثات وباحثين من ذوي الاهتمام بموضوع المرأة.

وتم اعتماد وضع ملخص لكل مادة جُمعت على بطاقة لحصر التكرارات، ولإمكانية السيطرة على البحث أثناء استعراض المواد من أبعادها المختلفة وأثناء تقييم المضمون. وكان من المتوقع مواجهة صعوبة بسبب انتشار المواد ليس فقط أثناء عملية الجمع وإنما أثناء العرض والتقييم حيث يتوقع أن تتداخل المواد، فهنالك مواد تم إنتاجها في لبنان ولكن يمكن أن توجد في الأردن أو سوريا أو العكس، وكثير من مواد فلسطين المعدة في الستينات والسبعينات والثمانينات يمكن أن توجد في الأردن أو لبنان أو سوريا، حيث كان من المفيد معرفة كمية الإنتاج في كل بلد، بالإضافة لمستوى التوثيق أو نوعية المواد الموجودة.

أمــا الجــزء الثاني من البحث الذي تم العمل عليــه عام 2002، فقد انحصر العمــل فيه داخــل الأراضي الفلســطينية المحتلة عــام 1967، أي في الأراضي الواقعة تحت ســيطرة الســلطة الفلســطينية منذ منتصف العام 1994 على أثــر توقيع اتفــاق أوســلو. وفي هذه الأراضي تم تأســيس وبناء المؤسســات الفلســطينية الحكوميــة والأهلية، وفيها يتم العمل على وضع أســس النظام السياسي الفلسطيني والقوانين والتشريعات اللازمة لبناء الدولة بعد إجراء أول انتخابات تشريعية فلسطينية عام 1996.

ونظراً للظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلســطينية في فترة الانتفاضة الثانيــة أو ما عرف بانتفاضة الأقــصى والتي تم العمل على البحث خلالها عام 2002، فقد مر البحث بمراحل توقف أو تأجيل تطول وتقصر ثم يعود العمل على البحث كلما سمحت الظروف. وقد احتاج البحث إلى قدر كبير من الجهد في المتابعة والتدقيق للوصول إلى قدر كافٍ من الرضى عن العمل وحتى يصار إلى صياغــة نتائج البحث. ويمكن القول أن البحث تمكن من تغطية ما يقارب الــ90% من المواد المكتوبة حول المرأة الفلســطينية، حيــث تم التمكن من الحصول على 315 وثيقة بعد حذف المكرر والخطأ.

وقد تم التعاون في الجزء الثاني من البحث مع مســاعدتي بحث لجمع المواد في المناطــق التــي كان من الصعب الوصول إليها بســبب إجــراءات الاحتلال في فــترة الانتفاضة وقــت إعداد هذا الجزء من البحــث (قطاع غزة، والقدس ومحيطها، ونابلس ومدن شمال الضفة)، كما تم التعاون مع عدد من الطالبات الجامعيــات المتطوعات للبحث في المناطق التي لم يكن متوقعاً وجود نســبة تســتحق الاستعانة بمســاعدة بحث متفرغة فيها، وقد قامت الباحثة الرئيسة بالبحث في منطقة وســط الضفة (رام الله ومحيطها). وشــملت خطة العمل في كل منطقــة من المناطق المذكورة، البحث عن المواد المكتوبة حول المرأة في الفترة ما بين 1995-2002 في:

- مراكز دراسات المرأة.
- المنظمات النسائية.
- منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية.
- مراكز البحث والدراسات الفلسطينية.
- مكتبات الجامعات الفلسطينية.
- المكتبات العامة.
- مكتبـات الوزارات ذات العلاقة بالمـرأة. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ إدارة تخطيـط وتطويـر المرأة، وزارة العمـل، وزارة التربيـة والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وغيرها).
- مكتبات المنظمات الدولية والمراكز الثقافية الأجنبية.

وتم إعداد استمارة تشـمل كافة المعلومات المطلوبة بحيث تجري المتابعة وتصحيح الأخطاء عبر التواصل بالتليفون والفاكس والبريد الداخلي كما بواسطة السـائقين ممن لديهم تصاريح بالتنقل بين المناطـق. حيث يحتاج البحث في بعض الأحيان إعادة الاسـتمارات إلى مساعدات البحث عقب تحديد النواقص بعد تصويرها من قبيل الاحتياط.

الفصل الثاني

في هذا الفصل يتم استعراض المواد الكتابية التي تم العثور عليها في الجزء الأول من البحث، الذي غطى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن (من بداية عقد الستينات وحتى بداية عقد التسعينات من القرن العشرين الماضي). وسيتم عرض هذه المواد على ثلاثة مستويات: المستوى الأول ويتم فيه استعراض المواد الموجودة في كل بلد من البلاد التي شملها الجزء الأول من البحث، وفي المستوى الثاني يتم استعراض جميع المواد التي تم جمعها بشكل عام. أما المستوى الثالث فيتم فيه تقييم عام للمواد من حيث اللغة التي كتبت بها المادة ومن حيث المنشأ.

المستوى الأول: عرض المواد تبعاً لموقع وجودها

بلغ مجموع المواد التي وجدت في كل من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا 504 مواد موزعة على النحو التالي:

- الأردن 147
- سوريا 65
- لبنان 116
- فلسطين 176

وسيتم عرض المواد الموجودة في كل بلد على حدة، من حيث تطور الكتابة حول المرأة الفلسطينية عبر المراحل الزمنية، وكيفية العناية بهذه الوثائق من خلال أسلوب حفظها، ومستوى التنظيم، ومدى التعاون مع الباحثات، وأخيراً نوع هذه الوثائق.

كما سيتم استعراض المواد بعد حذف المقالات الصحافية، حيث لم يتم جمعها بشكل منتظم في البلاد الأربعة، بسب عدم توفر فهرسة وتصنيف

منظم للمقالات في صحف هذه البلاد، باستثناء صحيفتي النهار والسفير في لبنان.

أ) المواد التي وجدت في الأردن.

جرى البحث في الأردن في 24 مكتبة ومركز توثيق، في الفترة ما بين أواخر أيلول 1994 وحتى أوائل شباط 1995. وتم العثور على مواد في 10 مواقع بحث فقط، وكانت حصيلة ما تم جمعه 147 مادة مكتوبة حول المرأة الفلسطينية، 3% منها باللغة الإنجليزية. ووجدت في مواقع البحث بالنسب التالية:

2.5% في مكتبات الجامعات.

11% في مكتبة عامة.

4% لدى منظمة دولية.

5% لدى مراكز ثقافية أجنبية.

4% مكتبات دوائر فلسطينية.

2.5% لدى مكتبة منظمة نسائية.

71% في مكتبة خاصة.

ويلاحظ ضعف الاهتمام بتوثيق المواد المكتوبة عن المرأة الفلسطينية لدى مكتبات الجامعات والمكتبات العامة ومكتبات المراكز الثقافية الأجنبية والمنظمات الدولية، وحتى لدى المنظمات النسائية في حين انعدم الاهتمام في الوزارات والدوائر الحكومية، وقد وجدت 71% من المواد في مكتبة خاصة لباحثة عربية تعمل مع المرأة الفلسطينية.

وقد ورد في تقرير الباحثة المساعدة أن عملية البحث عن المواد لم تكن سهلة، حيث لم تلقَ تعاونا كبيرا من القائمين على مراكز التوثيق العامة، وقلما وجدت المواد مصنفة تحت عنوان المرأة، وحتى في مكتبة مثل مكتبة أمانة العاصمة وهي أقدم وأهم مكتبة عامة في الأردن، ومكتبة الجامعة الأردنية وهي أقدم الجامعات الأردنية، لم يوجد فهرس للمقالات المنشورة في الدوريات

فكان عليها أن تبحث في كل عدد من أعداد الدوريات الفلسطينية الموجودة في المكتبة. وقد توزعت المواد الموجودة في الأردن على المراحل الزمنية كما يلي:
2% من عقد الستينات، 5% من عقد السبعينات، 49% من عقد الثمانينات 44% أوائل التسعينات.

أما من حيث نوعية المواد فكانت على النحو التالي:
13% منها كتب، 19% مقالات، 68% مواد رمادية غير منشورة.

وقد تبين أن 8% فقط من مجموع المواد التي وجدت في الأردن أعد من قبل باحثين فلسطينيين مقيمين في الأردن مما يثير الاستغراب مع وجود نسبة كبيرة من الفلسطينيين في الأردن، وقد عايشت الأردن نشوء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 قبل احتلال الضفة الغربية 1967 والتي كانت تابعة للأردن منذ عام 1950، كما شهدت الأردن بدايات انطلاق وامتداد المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات، وبدايات نشاطها الاعلامي والثقافي، وقد صدرت في تلك الفترة عدة مجلات وصحف للثورة الفلسطينية نشر فيها عدد من المقالات حول دور المرأة في النضال كما طرحت بعض المفاهيم حول تحرر المرأة وعلاقته بمشاركتها في النضال الوطني، بل إن أول مجلة دورية نسائية فلسطينية صدرت في أوائل عام 1970 باسم «الفلسطينية الثائرة» وصدر منها خمسة أعداد، ومع ذلك لم يوجد أثر لهذه المجلة أو المواد والمقالات التي كتبت في تلك الفترة في أي من المكتبات ومراكز التوثيق، ولم تعثر عليها أي من الباحثات المساعدات في البلاد الأخرى مما يشير أو يدل على عدم وجود وعي مبكر بالتوثيق إضافة إلى تأثير الظروف السياسية التي مرت بها الأردن على توثيق المواد المكتوبة حول المرأة الفلسطينية. ويلاحظ أن فترة الثمانينات وبداية التسعينات عادت تشهد اهتماما أكبر بالتوثيق حول المرأة (وإذا ما نظرنا إلى المواد القليلة التي وجدت في الأردن، وتم إعدادها في الأردن فهي إحدى عشرة 11 مادة فقط 9 منها مواد رمادية وهي إما أوراق عمل لندوة

أو مؤتمــر أثناء الإعداد للمؤتمرات الدولية للمرأة أو بإشراف هيئة فلســطينية أو برعاية منظمة دولية وجميعها من إعداد باحثات فلســطينيات، ومن بينها فقط دراستان أعدتا من قبل باحثين أردنيين من أصل فلسطيني).

ب) المواد التي وجدت في سوريا

جرى البحث في سوريا عن المواد المكتوبة حول المرأة الفلسطينية في مكتبات الجامعة والمكتبة العامة ولدى المنظمات الدولية واتحاد الكتاب الفلســطيني ومراكز البحث والدراســات والمنظمات النســائية الفلســطينية وفي المكتبات الخاصة بالقيادات النســائية والباحثات الفلسطينيات، وقد استغرقت عملية الجمــع من أوائل تشرين الثاني 1994 وحتى أواخر شــهر أيار 1995 بســبب المماطلــة في المواعيد وضعف التعاون مع الباحثة، إضافة إلى صعوبة الوصول للمواد بسبب عدم وجودها ضمن تصنيف محدد أو مرتب، وكثيرا ما اضطرت للبحــث في صناديــق مهملة وأكياس مغبرة، ومن خــلال البحث في 20 مكتبة ومركز توثيق تم العثور على 65 مادة وجدت موزعة على النحو التالي:

- 3% مكتبة عامة (مكتبة الأسد)
- 1.6% مكتبة منظمة دولية
- 11% مكتبة منظمة نسائية
- 17% مكتبة مركز الإحصاء الفلسطيني
- 67% مكتبات خاصة لباحثات وقيادات نسائية فلسطينية

ويلاحظ أن الاهتمام بتوثيق الكتابات حول المرأة الفلسطينية في سوريا يتركز لدى الباحثات والقيادات النسائية الفلسطينية 67%، وفي الدرجة الثانية لدى الدوائر والمراكز الفلســطينيــة ومن اللافت للانتباه، ضعف اهتمام المنظمات النسائية الفلســطينية في سوريا، وقد يعود هذا الأمر لدى المنظمات النسائية وهي غالبا ملتزمة مع تنظيمات سياســية فلسطينية إلا أنه من الواضح أنه لا يوجد شعور كاف بالاستقرار حيث وجد عدد كبير من الوثائق والمواد المكتوبة

عــن المرأة في المكتبــات الخاصة لقيادات هذه المنظمات النســائية، وليس في مكتبات أو أرشيف مكاتب هذه المنظمات.

أما اهتــمام مكتبات الجامعــات والمكتبات العامة بتوثيــق الكتابات التي تتناول قضايا المرأة الفلســطينية فهو شبه معدوم وكذلك بالنسبة للمنظمات الدولية والمراكز الثقافية الأجنبية، ويمكن تفسير ذلك بقلة عدد هذه المنظمات أو المراكز في سوريا.

وقد اقتصر ما وجد في أرشــيف مجلات المنظمات السياسية الفلسطينية في ســوريا على مقالات عامة يغلب عليها الطابع الوجداني أو التحريضي الدعاوي وفي المناسبات الخاصة بالمرأة أو أثناء مناسبات وطنية فلسطينية، يكون للمرأة دورا أساســيا فيها مثل اعتقال أو استشــهاد امرأة أو كما حدث من دور مميز للمرأة في الانتفاضة الفلسطينية، إضافة إلى أنها لم تكن مفهرسة وكان لا بد من البحث في كل عدد مــن الصحف أو المجلات للعثور عليها، ولذلك فقد أهمل هذا النوع المقالات.

وبعد حذف المــواد الصحافية تبقى من مادة ســوريا 56 مادة، اثنتين منها فقط أي بنســبة 3.5% باللغة الإنجليزية والبقيــة باللغة العربية ومن إعداد باحثات وقيادات نســائية ومؤسســات فلســطينية، وقد توزعت على المراحل الزمنية كما يلي:

7% في الستينات

21% في السبعينات

53% في الثمانينات

19% في التسعينات

أما من حيث نوع المادة فكانت موزعة بالنسب التالية:

15% منها كتب- 30% مقالات، 55% وثائق رمادية

وكانت 45% معنونة باســم تنظيم ســياسي أو منظمة نسائية أو دورية أو

جامعة فلسطينية.

37% باسم باحثة أو مسؤولة نسائية فلسطينية

18% باسم باحث أو كاتب أو مسؤول فلسطيني

وقد لوحظ أن معظم المقالات والكتب منشورة في دورية أو من خلال دار نشر فلسطينية داخل وخارج سوريا، كما لوحظ أن معظم الكتابات المنشورة بأسماء كتاب أو باحثين رجال هم أيضا مسؤولين في منظمات سياسية فلسطينية، أما كتابات الباحثات والكاتبات النساء فقلما تنشر وتبقى أغلبيتها مواد رمادية وتبقى باسم المنظمة السياسية أو النسائية، كما لوحظ أن حركة الكتابة والتوثيق حول المرأة نشطت في مرحلة الثمانينات وخاصة في أواخرها بعد الانتفاضة الفلسطينية، وقد وجد أن 41% من المادة فقط تم إعداده في سوريا.

والمواد الرمادية هي غالبا تقارير لفرع اتحاد المرأة الفلسطينية في سوريا أو أوراق عمل لندوات تقوم بها المنظمات النسائية الفلسطينية الملتزمة بمنظمات سياسية فلسطينية. وقد بلغت نسبة ما أعد من قبل نساء إلى ما أعد من قبل رجال 3-1.

ورغم أن النسبة الكبرى من المواد عامة هي من إعداد نساء لكن كان يغلب عليها المنهج التقريري الوصفي أو الأسلوب الإنشائي العاطفي والدعاوي التحريضي حول دور المرأة في النضال الوطني، أما المواد المعدة من قبل رجال فقد اتسمت أكثر بكونها دراسات علمية أو مقالات جادة حول موضوع المرأة. وغالبية المواد تنطلق من منهج التحليل الاشتراكي الذي يربط تطور أوضاع المرأة بتطور المجتمع وأهمية الاستقلال الاقتصادي للمرأة من أجل تحررها.

أما الكتابان الوحيدان اللذان أعدا ونشرا في سوريا من قبل باحثة فلسطينية في عقد السبعينات فيتناول الأول دور المرأة العربية الفلسطينية منذ 1920، وفي مختلف مراحل تطورها وكافة مجالات العمل، على شكل سرد تقريري.

وأمــا الكتاب الثاني فيركز أكثر على دور المرأة الفلســطينية في النضال الوطني المعاصر.

أمــا المقالات فغالبيتها مــن إعداد باحثات أواخر عقــد الثمانينات وخاصة أثناء مرحلة الانتفاضة وهي إما مقابلات مع قيادات نسائية أو أوراق عمل أو مداخلات في ندوات، وقد تم نشرها وعوملت معاملة المقالات.

وتطــرح هذه المقالات قضية المرأة من خــلال التركيز على دورها في النضال الوطنــي وتعبر عن وجهة نظر التنظيم الســياسي الذي تلتــزم به المرأة تجاه قضية المرأة، وغالبا ما تصور واقع المرأة ودورها داخل التنظيم الســياسي على أنه نموذجي، وتتحقق فيه المســاواة بين المرأة والرجل في الواجبات والحقوق، وهي بشكل عام نظرية وتعرض تجربة المرأة بشكل إعلامي ودعاوي أكثر منه تحليلي وعلمي.

وجميعهــا تربط تطور وتقدم وضع المرأة بتقدم المجتمع بشــكل عام دون الخوض في أشكال وأساليب تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية للمرأة.

ج) المواد التي وجدت في لبنان.

جــرى البحث في لبنان عن المــواد المكتوبة حول المرأة الفلســطينية في 30 مكتبة عامة وجامعية ومركز أبحاث ودراســات ومنظمات وهيئات اجتماعية ومنظــمات دولية ومراكز ثقافية أجنبية ومنظمات نســائية ومكتبات خاصة. واستغرقت العملية التي بدأت في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 حتى بداية حزيــران (يونيو) 1995، حيث اضطرت الباحثــة لإعادة العمل للتأخير الذي جرى في وصول اســتمارات البحث لصعوبات في الاتصال، وكانت حصيلة البحث 116 مادة، توزعت على مراكز التوثيق على النحو التالي:

10% في مكتبة جامعية

15% مكتبة عامة أو مكتبة صحيفة

3% مكتبة منظمة دولية أو مركز ثقافي أجنبي

3% في مكتبة خاصة
12% مكتبة منظمة نسائية
21% مكتبة منظمة سياسية أو مؤسسة اجتماعية
36% مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ويلاحظ أن أكبر نسبة من المواد وجدت في مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية 36% وهي المؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي بقيت في لبنان بعد خروج المقاومة منها، ولديها حصانة أكثر من مكاتب المنظمات السياسية أو المنظمات النسائية الفلسطينية، بسبب وجود مجلس إدارة وتمويل عربيين لها، حيث دمرت أو أغلقت الغالبية الكبرى من المؤسسات الفلسطينية.

وقد بقي مركز الدراسات الفلسطينية المؤسسة الوحيدة تقريبا المعنية بتوثيق الكتابات الفلسطينية في لبنان، بعد تعرض مركز الأبحاث الفلسطيني لحادث تفجير، تم على أثره نقل الجزء الذي تم إنقاذه إلى قبرص وهو لا يزال حتى مرحلة إعداد هذا البحث في الصناديق بانتظار استقرار الوضع في فلسطين ليتم نقله إليها.

بعد حذف المقالات الصحافية والأعداد المكررة من التقارير الدورية المتشابهة للمؤسسات الاجتماعية النسائية، تبقى من المواد المجمعة 87 مادة، موزعة على المراحل الزمنية، وهي على النحو التالي:

4% في الستينات - 16% في السبعينات 49% الثمانينات - 30% التسعينات.

يلاحظ ارتفاع نسبة الاهتمام بالتوثيق بموضوع المرأة في الثمانينات وبداية التسعينات، كما توزعت تبعا لنوع المادة بالنسب التالية:

14% كتب - 58% مقالات - 3% أطروحات جامعية - 19% مواد رمادية.

كانت نسبة المواد التي هي من إعداد جهة فلسطينية 63% معدة ومنشورة داخل أو خارج لبنان، وهي بدورها موزعة حسب نوع الجهة المعدة كما يلي:

20% من إعداد مؤسسة أو تنظيم فلسطيني، 20% من إعداد منظمة

نسائية، 22% من إعداد كاتب رجل، 38% من إعداد باحثة أو كاتبة امرأة. في حين بلغت نسبة المواد والوثائق الفلسطينية المعدة والمنشورة في لبنان، 32% من مجموع المواد التي وجدت في لبنان.

وقـد لوحظ أن معظم المواد الموثقة والمعدة من قبل منظمات سياسـية أو مؤسسات فلسطينية أو منظمات نسائية فلسطينية، هي مواد رمادية، ويغلب عليهـا الطابع الوطني السـياسي، فلم يكن طرح المـرأة لقضاياها مختلفا عن طرح المؤسسـات والتنظيمات السياسـية، بل هو ملتـزم بـه، فكلاهما يؤكد على أهمية مشـاركة المرأة في النضـال الوطني، وإن تحرر المرأة لا يتم إلا عبر التحـرر الوطني وتقدم المجتمع ككل، وقلما نجد مقالا أو دراسـة متخصصة بمشاكل المرأة الاجتماعية في الأسرة والمجتمع، أو يتعرض لبرامج وآليات التغيير الاجتماعـي باسـتثناء قضية إدماج المـرأة في العمل من أجـل إنجاز تحررها الاقتصادي كأساس لتحررها الاجتماعي.

أمـا بالنسبـة للمـواد المعـدة من قبل باحث أو باحثة فلسطينيين، فقـد وجـد بينهـا 3 أطروحات جامعيـة، وكتب علمية هامة، إحداها مشـتركة لباحث وباحثة معا، وتبحث في علاقة المرأة بالإنتاج وأدواته وحجمها في القوة العاملة الفلسـطينية، كما تضمنت دراسـتين إحداهما لباحث رجل والأخرى لباحثة عربية تعمل مع المرأة الفلسطينية، وهما من أهم الكتب التي أنجزت في السـبعينات، وهما يستندان إلى دراسـات ميدانية حول أسباب ومعوقات انخـراط المـرأة في النضال الوطني وكيفية التغلب عليهـا، ويتعرضان لضرورة طرح أسـس للتغيير الاجتماعي والمفاهيمي ووضـع قضية المرأة كأولوية على برنامج الثورة وفي جميع المنظمات السياسية الفلسطينية.

د) المواد التي وجدت في فلسطين.

نظرا للظروف المعقدة التي يعيشـها الشـعب الفلسطيني داخل فلسطين، فقـد كان البحث مهمة شـاقة، حيـث لا توجد بعد مراكـز حكومية لحفظ

الوثائق بعد، ومؤسسات السلطة الوطنية لا تزال في طور النشوء، ولم تؤسس مكتبة أو أرشيف خاص بها بعد، إضافة إلى الصعوبات الأصلية المتعلقة بالطوق الأمني المفروض على الضفة الغربية وغزة والذي يجعل مهمة التنقل والبحث مهمة في غاية الصعوبة وقد استغرقت عملية جمع المواد المكتوبة حول المرأة الفلسطينية في 26 موقعاً، ما بين الجامعات والمكتبات العامة ومراكز الدراسات والأبحاث العامة منها والنسائية ومراكز المنظمات النسائية والمكتبات الشخصية، من أوائل شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1994 وحتى أواخر آذار (مارس) 1995، وتم العثور على 176 مادة مكتوبة موزعة حسب مواقع وجودها بالنسب التالية:

6% مكتبة عامة

5% مكتبة جامعية

18% مؤسسة اجتماعية أو دائرة أو مركز دراسات فلسطيني

56% مكتبة منظمة نسائية أو مركز دراسات نسائي

13% مكتبة شخصية

ويلاحظ من توزع المادة الموجودة في فلسطين، أن أكبر نسبة من المواد 56% وجدت لدى مكتبات مراكز دراسات المرأة والمنظمات النسائية وفي الدرجة الثانية وجد لدى مكتبات المؤسسات ومراكز الدراسات الفلسطينية 18% من المواد، والتي تبين أن بعضها بدأ ينشئ وحدات دراسات خاصة بالمرأة منذ بداية التسعينات، ويأتي الاهتمام بتوثيق الكتابات حول المرأة بالدرجة الثالثة لدى الباحثات والقيادات النسائية الفلسطينية والتي وجد في مكتباتها الخاصة 13% من المواد. أما اهتمام الجامعات والمكتبات العامة بتوثيق الكتابات حول المرأة فقد كان ضعيفا قياسا بوجود حركة كتابة نشيطة في السنوات الأخيرة حول المرأة الفلسطينية وقد يعزى ذلك لآثار إجراءات الاحتلال في عزل المناطق عن بعضها وللفترات الطويلة التي عانت منها المراكز العلمية

والثقافية من المداهمة والإغلاق. كما لوحظ أن كل مركز دراسات نسائي أو عام يوثق الكتابات الصادرة عنه وقلما وجدت لديها مواد صادرة عن المراكز الأخرى مما قد يعزى أيضا لظروف الاحتلال، التي ربما كان لها بعض الأثر الإيجابي، حيث أدى إلى تعدد مراكز الدراسات والبحث حول المرأة بسبب صعوبة الانتقال والتواصل، ولكن هذا أدى إلى سلبية تتمثل في عدم وجود تفاعل أو تنسيق بين هذه المراكز ولا يوجد حتى الآن هيئة مركزية للأبحاث والدراسات يمكن اعتمادها كمركز معلومات حول المرأة الفلسطينية، وقد يتمكن من سد هذا الفراغ برنامج دراسات المرأة الذي أنشئ حديثا في جامعة بيرزيت، حيث يطمح للقيام بإعداد بيبلوغرافيا شاملة حول المرأة الفلسطينية تكون نواة مركز وبنك معلومات.

توزعت المواد الكتابية تبعا للمراحل الزمنية على النحو التالي:

لم توجد أية مادة معدة في الستينات، ووجدت 4 مقالات فقط في السبعينات، أي ما نسبته 2% من المواد المجمعة في فلسطين وأحد هذه المقالات وأهمها مقال معاد نشره في 1974، كتب أصلا في الأربعينات وباللغة الألمانية للباحث الأكاديمي الفلسطيني توفيق كنعان.

صفر في الستينات

2% في السبعينات

18% في الثمانينات

80% في التسعينات

أما بالنسبة لنوع المادة المكتوبة فقد توزعت على النحو التالي:

25% مقالات

17% كتب

46% مواد رمادية

10% دوريات (نشرات إعلامية ومجلات متخصصة منظمة وغير منظمة)

1% أطروحات جامعية

وبشكل عام لوحظ أن الاهتمام بتوثيق الكتابات حول المرأة رغم أنه حديث لكنه يعتبر جيدا نسبيا، ففي معظم مواقع التوثيق كان هنالك تصنيف خاص بالمرأة إضافة لوجود تعاون جيد نسبياً مع الباحثة من المراكز والمكتبات، مما يعطي مؤشراً على اهتمام مراكز المرأة ومراكز الأبحاث الفلسطينية بشكل عام بموضوع المرأة.

المستوى الثاني: عرض عام للمواد.

بداية، كان لا بد من حذف المواد التي تكرر جمعها من أكثر من بلد، وقد بلغت نسبتها إلى مجموع المواد حوالي 12% من المواد، وبالإضافة للمواد الصحافية التي تم حذفها سابقا لدى استعراض المواد من حيث مستوى التوثيق والتي بلغت نسبتها إلى مجموع المواد حوالي 5% من المادة فقط تبقى 420 مادة أي حوالي 83% من أصل المادة المجمعة.

وقد توزعت المواد **من حيث النوع وتطور الكتابة عبر المراحل الزمنية مدار البحث ومن حيث جنس الكاتب.**

أولاً: من حيث نوع المادة

وجد أن المواد توزعت على النحو التالي:

2.5% أطروحات جامعية

13% كتب منشورة

وكان من بينها:

- كتابا بيبلوغرافيا:

أحدهما باللغة العربية ويتضمن الكتب والدراسات والقصص والروايات الموجودة في مكتبات فلسطين.

والثاني بيبلوغرافيا باللغة الإنجليزية ويتضمن كتابات ودراسات حول

موضوع المرأة وقضاياها حتى عام 1989.

- كتاب دليل الكفاءات النسائية في فلسطين من جزأين باللغتين العربية والإنجليزية.

- كتاب دليل المنظمات النسائية في فلسطين صدر باللغتين العربية والإنجليزية.

3% كتيبات صادرة عن منظمات ومراكز دراسات نسائية وقد فصلت عن الكتب لأنها تتراوح في الحجم ما بين 10-45 صفحة.

29% مقالات منشورة في دوريات.

47% مواد رمادية (عبارة عن تقارير أو أوراق عمل ودراسات غير منشورة).

5.5% دورية مجلة أو دورية متخصصة.

وبهذا فإن المواد المطبوعة والمنشورة عن طريق دار نشر أو من خلال مركز دراسات أو منظمة أو مركز دراسات نسائية على شكل كتب أو كتيبات أو مقالات أو دوريات بلغت أكثر من نصف المواد المجمعة 52% وهي نسبة جيدة بالنظر إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ثانياً: من حيث **تطور حركة الكتابة حول المرأة عبر المراحل الزمنية** مدار البحث منذ بداية عقد الستينات وحتى بداية عقد التسعينات، فقد كانت كما يلي:

في عقد الستينات 3%

في عقد السبعينات 8%

في عقد الثمانينات 38%

في عقد التسعينات 51%

يلاحظ بدء تطور في الاهتمام بالكتابة حول المرأة الفلسطينية منتصف وأواخر الثمانينات بتأثير انعقاد مؤتمر نهاية العقد الدولي للمرأة وتأثير

الانتفاضة الفلسـطينية والدور الرائد والمميز الذي لعبته المرأة الفلسـطينية فيهـا. وبعد ذلك حدثـت الطفرة الهائلـة في بداية التسـعينات بتأثير إعلان الاستقلال الفلسطيني على أثر الانتفاضة وبدء عملية السلام التي بدأت تعطي مؤشرات لإمكانية نشـوء كيان وسلطة وطنية فلسطينية على أرضها، مما حفز الكتابة أكثر حول قضايا المرأة، حيث أصبحت المشاركة في بناء المجتمع والدولة الناشـئة على أسـس الحرية والعدالة تأخذ الأولوية ولم يعـد النضال الوطني فقط هو الأولوية الأولى والأخيرة.

ثالثـاً: المواد من حيث جنس الكاتب: لدى اسـتعراض المواد وتوزيعها تبعا لجنس الكاتب تبين أن:

16% من إعداد باحثين رجال

51% من إعداد باحثات نساء

9% من إعداد منظمات ومؤسسات ومراكز دراسات عامة.

24% من إعداد منظمات ومراكز دراسات نسائية.

يتضح من هذا التوزيع أن جهد الباحثين من الرجال أو القيادات السياسـية الفلسطينية لا يتجاوز 25% في مجال الكتابة حول المرأة، في حين قامت بالجهد الكتابي أساسا المرأة ذاتها.

المستوى الثالث: تقييم عام للمواد

في هذا المستوى يتم تقييم المواد كما ونوعا على صعيد اللغة والمنشأ ومكان الإعداد للمادة حيث يلعب المـكان دورا كمؤشر في تحليل المواد الكتابية عن المرأة الفلسطينية:

أ) على صعيد اللغة

وجد بين مجمـوع المواد 60 مادة باللغة الإنجليزيـة و7 مواد فقط باللغة الفرنسـية في حين كانت 12 مادة من المواد التي وجدت موثقة بالعربية ذات

أصــل إنجليزي وغالبيتها تقارير ودراســات من قبل منظــمات الأمم المتحدة وهي عادة ما تكون مترجمة لعدة لغات.

كما وجدت 3 مواد هي كتب صادرة بلغتين أو أكثر من قبل منظمات نسائية فلســطينية وبهذا يكون مجموع ما وجد موثقا بلغة أجنبية - 70 مادة أي ما نســبته 15.5% من مجموع المواد، ولدى استعراض هذه المواد المعدة بلغات أجنبية بهدف الوصول إلى العالم الخارجي (الغربي بشــكل أساسي)، حيث وجد أن جميع المواد المكتوبة بالفرنســية هي مقالات غالبيتها منشــورة في دورية فلسطينية تصدر بالفرنسية، وقد تكون مترجمة أصلا عن العربية، مادتان منها فقط نُشرتا في دورية شعوب المتوسط.

بشــكل عــام فإن 25% من المــواد المكتوبــة باللغات الأجنبيــة (إنجليزية وفرنســية) هي مــواد رمادية غير منشــورة: أوراق عمل أو دراســات، أعدت لندوات ومؤتمرات برعاية منظمات دولية وغالبا من الأمم المتحدة. أما بالنسبة للمواد المنشورة فقد كانت 32% منها مقالات منشورة في دوريات و43% كتباً.

ويلاحظ أن نسبة الكتب والمواد المنشورة هي الأعلى بين المواد المكتوبة بلغة أجنبية، وحتى المواد الرمادية غير المنشــورة فهــي غالبا ما يعاد إصدارها على شــكل كتب عن طريق المنظمات الدولية والأجنبية. ووجد أن 60% من هذه المواد أعدت في مرحلة التسعينات وأن 37% منها أعد في الثمانينات و3% منها فقط هو من إنتاج السبعينات (وقد أعدت على هامش عقد المؤتمرات الدولية للمرأة، الأول في العام 1975، والثاني في العام 1980، والثالث في العام 1985).

أما من حيث جنسية الكاتب أو الكاتبة، فقد تبين أن 60% من المواد لكاتب أو كاتبة فلسطينية لمنظمة نسائية أو دورية فلسطينية، و40% منها فقط ذات منشأ أجنبي أي لكاتب أو كاتبة أجنبية، كما تبين أن 8% منها من إعداد كتاب رجال أجانب، 80% لكاتبات وباحثات نســاء غالبيتهن باحثات فلســطينيات، وبعضهــن كاتبــات أجنبيات قريبــات من حركــة المقاومة الفلســطينية، أو

متزوجات من فلسـطينيين، 12% مواد من إعداد جماعـي ومختلط غالبيتها برعاية منظمات الأمم المتحدة.

أما بالنسـبة لاتجاهات هذه المواد وطبيعة القضايا والمواضيع التي تطرحها حول المرأة، فقد وجد أن 24% منها تعرض واقع المرأة الفلسـطينية ومعاناتها الإنسـانية، والغاية من هـذا النوع من المواد، هو تأييد القضية الفلسـطينية مـن خلال معاناة المـرأة وتجربتها النضالية، وكانـت 24% منها تطرح واقع المرأة الفلسـطينية من خلال الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية، وهي ذات اتجـاه تنموي يقف مع المرأة ولكن من منطلـق تنموي لتطوير حياتها وحياة الشعب الفلسطيني، 52% من المواد تطرح قضية المرأة من بعد نسوي وهي مؤيدة للمرأة وتدعو لحركة نسائية فلسطينية، ورؤية نسوية تهدف إلى تحرر المرأة وتمكينها من تحقيق مسـاواتها على كافة المستويات، بما فيها رسم السياسات ومواقع صنع القرار.

ب) عرض وتقييم المواد من حيث المنشأ:

تم اعتماد المنشأ تبعا لجنسية الكاتب أو الكاتبة بالأساس أو جنسية الهيئة أو المؤسسـة أو المنظمة المشرفة أو الممولة للـمادة. ورغم أن عدداً من هذه المواد يتم إعدادها أصلا بمبادرة من منظمة أو مركز فلسطيني أو من كاتب أو كاتبة أو مجموعة كتاب فلسـطينيين، إلا أنها تكون محكومة بقواعد ومنهجية الهيئـة الأجنبيـة أو المنظمة الدوليـة المشرفة والممولة. وبنـاء على ذلك فقد وجدت المواد موزعة من حيث المنشأ كما يلي:

1- مواد ذات منشأ أجنبي:

وقد بلغت هذه المواد 10% تقريبا من مجموع المواد العام، (42 مادة).

38% من هذه المواد أعدت من قبل منظمات دولية أو برعاية وتمويل هيئات أجنبيـة ومنظمات دولية، معظمها تقارير ومذكـرات مقدمة من الأمين العام للأمـم المتحدة إلى اللجنة المعنيـة بأوضاع المرأة في الأمم المتحدة حول أوضاع

المرأة الفلسـطينية، وهي تتناول عادة الأوضاع المعيشية: الصحية والتعليمية والاقتصادية وآثار الظروف السياسية والعسكرية التي تفرضها قوات الاحتلال على حياة المرأة والطفل الفلسـطيني، وهي تعـد بناءً على طلب اتحاد المرأة الفلسـطينية، وغالبا ما تعرض أوضاع المرأة الفلسـطينية عن طريق البيانات والأرقام ومن خلال اتجاه تنموي، ولكن لوحظ في بداية التسـعينات، أن هذه الكتابات بدأت تأخذ اتجاها يركز على مسـاواة المرأة في التشريعات والقوانين، وأهميـة تطوير مشـاركة المرأة في مواقع صنع القرار، ورسـم السياسـات في المجتمع، من أجل تمكين المرأة، وتخلص عادة هذه الكتابات إلى المطالبة بدعم مشـاريع المرأة الفلسـطينية من أجل تطوير أوضاعها، وجميع هذه التقارير معدة بعد عام 1985، وكانت عادة تربط بين تقدم المرأة الفلسطينية وتطوير أوضاعها وتمكين الشـعب الفلسـطيني من نيل حقوقه الوطنية، وفي السنوات الأخيرة بدأت تربط تقدم المرأة بنجاح عملية السـلام وتشـجع على مشـاركة المرأة فيها.

أما بقية الكتب والدراسات المعدة برعاية وتمويل هيئات أجنبية ومنظمات دولية، فقد أعدت من قبل كاتبات وكتاب فلسطينيين بشكل متساوٍ، ويتبع في هذه الدراسـات منهج التحليل العلمي المستند إلى بيانات وأرقام أو لدراسات ميدانيـة، وهي ذات اتجاه تنمـوي في الغالب، ولكن نسـبة 40% منها ذات اتجـاه واع لأدوار النـوع، ويقف إلى جانب المرأة من أجل تحقيق مسـاواتها وتمكينها في المجتمع، وجميع هذه المواد تصدر باللغتين الإنجليزية والعربية.

أما بالنسب لبقية المواد الأجنبية فهي من إعداد كتاب وكاتبات من جنسيات أجنبية مختلفة، وقد بلغت نسبة الكتاب إلى الكاتبات 4:1، وباستعراض المواد وجد أن 13% منها فقط مواد رمادية (دراسات غير منشورة)، وبقية المواد هي كتب صادرة عن دور نشر أو جامعات أجنبية، أو مقالات ودراسـات منشورة في دوريات أجنبية أو عربية فلسـطينية تصدر بلغات أجنبية. ووجد أن 40%

من الكتابات النسائية الأجنبية لكاتبات متزوجات من فلسطينيين، وتتميز الكتابات الأجنبية بكونها علمية تحليلية ونقدية، وهي تتناول تجربة المرأة الفلسطينية من جوانب مختلفة فترصد تجربتها النضالية وتطورها عبر مراحل النضال الفلسطيني، كما تبين أوجه المعاناة الإنسانية للمرأة الفلسطينية من الاضطهاد المركب الذي تواجهه، وتقدم دراسة حالات ونماذج من الرائدات الفلسطينيات، وترصد بعض التغيرات التي تطرأ على حياتهن، أو في مفاهيم المجتمع من حولهن، كما تعرض لتجارب خاصة للنساء الفلسطينيات في مجال العمل المنزلي والتعاونيات الإنتاجية، وفي إدارة المشاريع، وفي المجالات الاجتماعية والثقافية لحماية الأسرة والمجتمع، وتشير إلى خصوصية رؤيتها للواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيش فيه، وبالرغم من تقدير هذه الكتابات لظروف الواقع الفلسطيني، الذي يفتقر إلى الاستقرار ووجود سلطة وطنية ذات سيادة على أرضها وغياب الإطار التشريعي والقانوني، ووعيها بعدم إمكانية تحقيق مساواة المرأة الفلسطينية في ظل ظروف الاحتلال العسكري، إلا أنها توجه النقد للحركة النسائية الفلسطينية في افتقارها إلى الجرأة في طرح قضايا المرأة الاجتماعية مما يجعل قاعدة واسعة من النساء الفلسطينيات جاهلات بحقوقهن. كما يوجه بعضها النقد للقيادات السياسية للمنظمات الفلسطينية واتجاهاتها المحافظة في الممارسة تجاه المرأة الفلسطينية حتى المرأة المناضلة. وهي تنبه لخطورة تمجيد الدور النضالي للمرأة الفلسطينية مع إغفال حقوق النساء الاجتماعية والقانونية والسياسية، وترى أنه يثير القلق والخوف من إمكانية تراجع الحركة النسائية الفلسطينية بعد الاستقلال كما حدث مع المرأة الجزائرية، وخاصة مع المخاوف التي تثيرها الحركات الإسلامية المتطرفة في فلسطين وإمكانيات تأثيرها على أوضاع المرأة بعد كل هذه المسيرة النضالية العظيمة، لدرجة تتساءل إحدى الكاتبات هل المرأة الفلسطينية تتقدم أم تتأخر؟! وتدعو بعض هذه الكتابات إلى خلق تحالف

نسائي خارج التزام المرأة بتنظيماتها السياسية لدعم وتمكين المرأة من المشاركة في بناء مؤسسات السلطة الوطنية وأثناء وضع التشريعات والقوانين للدولة الناشئة، وهي ترى أن في تجربة المرأة الفلسطينية الكثير من نقاط القوة يمكن أن تساعدها في تمكينها من حقوقها ولتكون مصدر إلهام لكثير من النساء في العالم.

نماذج من الكتابات ذات المنشأ الأجنبي:

جاء بعض الكتابات ذات المنشأ الأجنبي مترجماً والبعض الآخر جاء باللغة الإنجليزية:

- المرأة العاملة الفلسطينية في قطاع غزة، 1987.
- المرأة الفلسطينية والاضطهاد الثلاثي: ونضال أحادي 1988.
- المرأة الفلسطينية والانتفاضة، 1989.
- النساء وحركة المقاومة الفلسطينية، 1991.
- نساء فلسطين: تسير إلى الأمام أم إلى الخلف، 1992.
- حافظات التاريخ: النساء والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، 1992.

2- المواد ذات المنشأ العربي

كان مجموع المواد ذات المنشأ العربي، أي أن المادة لكاتب أو كاتبة عربيين 25 مادة، أي حوالي 5.5% من مجموع المادة موضع العرض والتقييم. ولم تعتمد ضمن هذه المواد 9 مواد كتب ومقالات نشرت من قبل دور النشر أو دوريات عربية أو أوراق عمل قدمت في ندوات أو مؤتمرات إقليمية عربية، لأنها كانت من إعداد كاتبات فلسطينيات. ولدى استعراض المواد العربية تبين أن مادة واحدة فقط هي من إعداد كاتب عربي، وبقية المواد لكاتبات عربيات وجد أن 35% منهن يعملن مع المرأة الفلسطينية أو متزوجات من فلسطينيين، كما وجد أن مادة واحدة من إعداد باحثة عربية بإشراف منظمة نسائية عربية في الأردن، وقد أعدت عام 1985 في مؤتمر تحضيري للإعداد

لمؤتمر نهاية عقد المرأة الدولي في نيروبي.

وكان 60% من المواد العربية مواد رمادية غير منشورة، وبقية المواد منشورة كمقالات في دوريات غالبيتها دوريات فلسطينية. كان من بينها كتابان فقط أعدا في السبعينات من قبل باحثة عربية تعمل مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وأحدهما كتاب إعلامي مصور بعدة لغات، والآخر دراسة ميدانية علمية حول تجربة المرأة الفلسطينية في الثورة، وهو يعتبر أول كتاب يرصد تجربة المرأة في مراحل النضال الوطني، كما يقوم بتحليل علمي لتجربة المرأة في الثورة والمشاكل التي تواجهها، وقد احتل أهمية خاصة لموقفه النقدي حيال تجربة القيادات النسائية وقيادات التنظيمات السياسية الفلسطينية، وموقفها المحافظ والتقليدي تجاه المرأة بشكل عام، ولأن هذا الكتاب كان الأول في هذا المجال، فقد طرح للنقاش داخل المنظمات النسائية والتنظيمات السياسية الفلسطينية حول قضايا المرأة في الثورة.

وباستثناء هذين الكتابين فقد كانت 40% من المواد العربية معدة في عقد الثمانينات، و60% معدة في التسعينات، ويغلب على كتابات الثمانينات من هذه المواد العربية سمة التسجيل الوصفي لمعاناة ونضالات المرأة الفلسطينية، وهي ذات موقف مؤيد تجاه المرأة، وإنما من منطلق تأييد قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه الوطنية، أما كتابات فترة التسعينات، فقد اتسمت بالعلمية أكثر في دراسة تجربة المرأة الفلسطينية، وذات اتجاه نقدي حيال المجتمع في موقفه من المرأة وحيال القيادات السياسية وحتى النسائية، ومن بينها نسبة جيدة تتميز بوعي حيال أدوار النوع، وتتعرض بالتفصيل لدراسة التمييز بين الجنسين في المجتمع عامة، وداخل الأسرة وفي المجتمع والتشريعات والقوانين والصحافة...الخ، وهي لا تخفي قلقها ومخاوفها من إمكانية انحسار دور ومكانة المرأة الفلسطينية بعد الاستقلال، ولذا فهي تدعو إلى تطوير الحركة النسائية وبرامجها من أجل

دعم حق المرأة في المساواة، وتمكينها من المشاركة في رسم السياسات للمجتمع الفلسطيني، ومواقع اتخاذ القرار أثناء بناء مؤسسات المجتمع ووضع القوانين والتشريعـات. وقد يعود هـذا إلى أن غالبية الكاتبـات والباحثات العربيات صاحبـات خلفية أكاديمية علمية أو تجربة في مجال الكتابة والبحث واهتمام بموضوع المرأة الفلسطينية، إضافة إلى تأييدهن للقضية الفلسطينية.

نماذج من الكتابات ذات المنشأ العربي:

- المرأة الفلسطينية اللاجئة في الأردن، 1985.
- المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بين القهر الاجتماعي والسياسي ونضالها من أجل التحرر، 1985.
- النساء الفلسطينيات وحركة التحرير الوطني من وجهة نظر اجتماعية، 1987.
- إشكاليات تواجه المرأة الفلسطينية في مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، 1993.
- الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد الاستقلال، 1993.

3- المواد ذات المنشأ الفلسطيني:

بلغت نسبة هذه المواد حوالي 85% من مجموع 353 مادة من المواد موضع العـرض والتقييم (بعد حذف المقالات الصحافية والمـواد المكررة)، وقد وجد أن 47% منها من إعداد كتاب وكاتبات فلسـطينيين يعيشون في البلاد العربية والعالم خارج فلسطين، و53% تقريبا من إعداد كتاب وكاتبات يعيشون داخل فلسـطين، مما يثبت الفرضيـة التي انطلقتا منها بأن هنالك نسـبة كبيرة من الكتابة حول المرأة لا يمكن إغفالها لدى البحث عن المواد الكتابية حول المرأة الفلسطينية، وسنعرض لهذه المادة على قسمين:

أولا: المواد الفلسطينية من إعداد الفلسطينيين خارج فلسطين:

جاءت هذه المواد موزعة تبعا لمكان إقامة معديها بالنسب التقريبية التالية:

13% الأردن

19% دمشق

10% القاهرة

25% لبنان

15% تونس ودول عربية أخرى.

17% في دول مختلفة من العالم (دول أجنبية).

يلاحظ أن أعلى نسبة من المواد أعدت في لبنان، وقد يعود ذلك إلى وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان لفترة طويلة أنشأت فيها مؤسساتها الثقافية والاقتصادية والسياسية والشعبية، إضافة إلى المناخ الليبرالي السائد في لبنان الذي يشجع على الكتابة والتعبير والنشر.

وتعتبر نسبة المواد المعدة في الأردن من أدنى النسب، نظرا لأن الأردن شهد فترة انطلاق وامتداد المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات، إضافة إلى تواجد أكبر عدد من الفلسطينيين فيها والذي كان يقارب المليونَيْ نسمة في بداية التسعينات، ويعود هذا إلى طبيعة المناخ السياسي في الأردن، وعلاقته الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

هذا وقد كانت أعلى نسبة من المواد المعدة خارج فلسطين هي المواد الرمادية، إذ بلغت ما يقارب 49% من مجموع المواد، و18% منها كتب وكتيبات إعلامية وتوثيقية، و35% منها كانت مقالات منشورة في دوريات غالبيتها فلسطينية، وكان من بين المواد 4 أطروحات جامعية.

أما من حيث تطور الكتابات الفلسطينية خارج فلسطين عبر المراحل الزمنية فقد تبين أن:

3% من هذه المواد أعدت في الستينات.

15% من إعداد السبعينات.

49% من إعداد الثمانينات.

32% من إعداد التسعينات.

وقــد توزعت من حيــث جنس الكاتب إلى 29% من إعــداد باحثين رجال، و71% من إعداد باحثات نساء.

وسنعمد فيما يلي إلى عرض وتقييم المادة الفلسطينية المعدة خارج فلسطين تبعا لتوزعها على جنس الكاتب وتطورها عبر المراحل الزمنية.

لدى اســتعراض المواد المعدة من قبل كتاب فلســطينيين، وجدت أن المواد المعدة في الســتينات قليلة جدا وهي مواد تسجيلية توثق لأحداث ونشاطات قامت بها المرأة الفلســطينية وبشكل حيادي، أما مواد السبعينات، فهي على قلة عددها حيث بلغت نســبتها حوالي 17% إلا أن غالبيتها كتابات هامة، إما نظرية أيديولوجية تدعو لتحرر المرأة أو دراســات علمية تتناول تجربة المرأة في النضال الوطني من خلال دراســة ميدانية وتتناول المشاكل والعقبات التي تواجهها، وهي نقدية حيال الاتجاه التقليدي للقيادات السياســية الفلسطينية ولتجربــة المــرأة، وتدعو إلى طرح مفاهيم وأســاليب عمل أكــثر ثورية تجاه قضايا المرأة، ومن أجل تحقيق مساواتها وتحررها داخل سياق النضال للتحرر الوطني.

أمــا كتابات مرحلة الثمانينات، وبالرغم من وجود نســبة منها تتناول واقع المرأة الفلســطينية من جانبه التنموي في مجــالات التعليم والعمل والصحة، أو مــن خلال رؤية الثقافة الشــعبية لدورها ومكانتهــا، إلا أن هذه الكتابات بالإجمال طغى عليها الاتجاه السياسي الوطني الذي يمجد دور المرأة في النضال الوطنــي، خاصــة وأن معظم هــذه الكتابات صدرت بعــد الانتفاضة والدور البــارز الذي لعبته المرأة الفلســطينية فيها، وهي بصفــة عامة مؤيدة للمرأة الفلسطينية، ولكنها لا تتناول التمييز الحاصل ضدها أو المشاكل التي تواجهها، إلا من جانبها السياسي الواقع من تأثير الاحتلال العسكري.

أمــا مــواد التســعينات، وهي قليلــة لا تتجــاوز 15% من مــواد الكتاب الفلســطينيين، فهي إمــا وصفية تســجيلية لتجربة المــرأة في مراحل النضال

الفلسطيني أو في الانتفاضة، أو تنموية تقدم واقع المرأة من خلال الإحصاءات حول أوضاعهـا الصحية والاقتصادية في المخيمات أو تحـت الاحتلال، ولكنها تبدو محايدة تجاه قضايا المرأة الاجتماعية والقانونية.

هذا وقد وتوزع اهتمام الباحثين والكتاب الفلسطينيين بشكل متعادل كميا بين لبنان وسـوريا والأردن، لكن معظم المقالات والكتب ذات الاتجاه النقدي والعلمي كانت مركزة أكثر في لبنان وفي مرحلة السـبعينات، ولدى اسـتعراض الكتابات النسـائية خارج فلسـطين، تبين أن 40% منها، موجودة باسم لجان ومنظمات واتحادات المرأة الفلسـطينية الموجودة في البـلاد العربية، والبقية مسجلة باسم قيادات نسائية ونسبة قليلة منها من إعداد باحثات وأكاديميات فلسطينيات، وقد وجد أن المواد المعدة في مرحلة الستينات قليلة جدا، حوالي 3%، وهي إما كتابات تقريرية توثيقية لمؤتمرات اتحاد المرأة أو كتابات عاطفية وجدانية حول معاناة المرأة الفلسـطينية من آثار الحروب والهجرات، أو حول بطولاتها مثل «شهيدة دير ياسين» و«أم تزغرد ساعة استشهاد ابنها».

أمـا المواد المعدة في السـبعينات، فقد بلغت نسـبتها 14% وهي أعلى من النسـبة التي وجدت لدى الكتاب الفلسطينيين في هذه المرحلة، ويغلب عليها الاتجاه الوصفي التقريري حول نشـاطات المنظمات النسائية وخاصة الاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية، أو حول معاناة المرأة الفلسـطينية في ظل الحروب والاعتـداءات المسـتمرة، وتحت الاحتلال، أو حول دورهـا في النضال الوطني وأهميته، ووجدت نسـبة قليلة جدا تطرح قضية المرأة في الثورة بشكل نظري ذات اتجاه علماني اشـتراكي يركز على تحرر المرأة من خلال التحرر الاقتصادي، ومن خلال تطوير مشـاركتها في النضال الوطني وفي القرار السـياسي، وتقارب نصـف المواد التي أعـدت من قبل كاتبات فلسـطينيات 48% من المادة من إعـداد مرحلة الثمانينات، وقد يعود هذا لوجـود أكثر من حدث هام للمرأة الفلسـطينية في هذا العقد، فقد عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مؤتمره

الثاني في بدايــة 1980، وفي العام 1985 عقد الاتحاد مؤتمره الثالث كما انعقد في نفــس العام مؤتمــر نهاية عقد المرأة في نيروبي بالإضافــة إلى أن هذا العقد شــهد عدة أحداث هامة في التاريخ الفلســطيني، لعبت المرأة دورا بارزا فيها وأهمها الانتفاضة الفلســطينية التي وقعت في عام 1987. وقد وجد جزء من هذه المواد ذو ذات طابع تقريري حول نشــاطات اتحــاد المرأة أو المنظمات النسائية الفلســطينية، ولكن الاتجاه الغالب على كتابات المرأة في هذا العقد هــو الاتجاه الســياسي الوطني الذي يركز على أهمية دور المرأة الفلســطينية في النضال الوطني وهي ذات طابع وصفي وإعلامي، ونســبة قليلة من المواد وجدت ذات اتجاه اجتماعي تنموي تتناول وضع المرأة في العائلة الفلسطينية أو ترصد بعض التغيرات في المفاهيم والعلاقات الاجتماعية أو على مكانة المرأة نتيجــة دورها في الانتفاضة، ولكن دون طــرح عميق لقضايا المرأة الاجتماعية وحقوقها القانونية والسياسية.

بالنســبة للمواد المعدة مــن قبل الكاتبــات الفلســطينيات في بداية عقد التسعينات وهي 32% من مادة الكتابات النسائية الفلسطينية خارج فلسطين، فقد انقسمت إلى عدة اتجاهات:

اتجــاه اجتماعي تنمــوي 30% يبحث في أوضاع المــرأة في مجالات التعليم والعمــل والصحة، وهو تقريري رغم اســتناده للبيانات الرقمية، وهي شــبه محايدة تجاه قضية تحرر المرأة أو تمكينها في المجتمع.

والاتجاه الثاني ونســبته 30%، مســتمر في الاتجاه السياسي الذي يمجد دور ونضالات المرأة الفلســطينية في نضال الشعب الفلسطيني، وهو غالبا وصفي وإعلامي.

والاتجــاه الثالث ونســبته 40%، وهــو اتجاه مهتم بقضايا المــرأة والتمييز الواقــع ضدها في المجتمــع بالرغم من الدور العظيم الــذي تلعبه في النضال الوطنــي، كــما يتميز هذا الاتجاه بموقفه الواعــي لأدوار النوع وهو يدعو إلى

إنصاف المرأة ومســاواتها في الحقوق الاجتماعية والقانونية والسياســية، وإلى تمكين المرأة في بناء المجتمع.

أمــا من حيث نوعية المواد، فقد كانت 3% منها دوريات عبارة عن نشرات إعلامية، ومجلة تصدر بشكل غير منتظم، وهي تغطي أخبار ونشاطات الاتحاد ومنظمات المرأة، 3% أطروحات جامعية و13% كتباً، و25% مقالات منشورة ، أمــا الأغلبية من المواد 56% منها فهي مواد رمادية، وغالبيتها تقارير لمؤتمرات الاتحاد وأوراق عمل ودراسات معدة لندوات ومؤتمرات.

ولوحــظ أن نصف المواد المعدة من قبل النســاء الفلســطينيات في الخارج توزع بين ســوريا ولبنان، والنصف الثاني توزع بين تونس وبقية الدول العربية والأجنبيــة، وهي وإن تســاوت من حيــث التوزيع الكمــي، إلا أن الكتابات المعــدة من قبل باحثات وأكاديميات فلســطينيات مقيمات في الدول الأجنبية وخاصة في أمريكا، كانت غالبا مواد منشورة على شكل مقالات أو كتب باللغة الإنجليزية، وقد تميزت بالتحليل العلمي والنقدي تجاه واقع المرأة الفلسطينية وتجربتها النضالية، وتتخذ اتجاها نســويا، واعيا لأدوار النوع ويطالب بمساواة المرأة وبدعم يمكنها من المشــاركة وإدماج رؤيتها كامرأة في رســم السياسات واتخاذ القرار للمجتمع.

نماذج من الكتابات حول المرأة الفلسطينية خارج فلسطين حتى أواخر عقد الثمانينات:

- الثورة الفلسطينية وقضية تحرر المرأة، 1970.
- تقليدية المرأة الفلسطينية في لبنان ومشاركتها في الثورة الفلسطينية، 1971.
- أم تزغرد ســاعة استشــهاد ولدها: نســاء من بلادي، أواخر الستينات أوائل السبعينات.
- كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي الفلسطيني، 1973.
- نضال المرأة الفلسطينية، 1975.

- المرأة الفلسطينية والثورة، 1977.
- المرأة في العائلة الفلسطينية، 1980.
- المرأة الفلسطينية وحرب 1982 في لبنان.
- الجذور التاريخية لنضال المرأة الفلسطينية في الحركة الوطنية منذ الانتداب وحتى عام 1936. (إعادة نشر عام 1986).
- دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة، 1988.
- المرأة الفلسطينية: درس في الانتفاضة، 1989.

نماذج من كتابات ذات منشــأ فلســطيني من خارج فلســطين بداية عقد التسعينات:

- تطور الحركة النسوية الفلسطينية.
- التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية.
- رؤية مستقبلية للمرأة الفلسطينية لقيادة مبدعة.
- التصور المستقبلي لدور المرأة الفلسطينية.

ثانيا: المواد الفلسطينية المعدة من قبل كتاب وكاتبات في فلسطين:

لدى اســتعراض المواد الفلســطينية في فلســطين، والتي بلغت نســتبها إلى مجموع المادة الفلســطينية 53%، وجد أنها موزعة من حيث نوع المادة كما يلي:

2% أطروحة جامعية
15% كتباً وكتيبات
23% مقالات منشورة في دوريات
13% دوريات نشرات إعلامية أو دوريات نسائية
47% مواد رمادية، أوراق عمل ودراسات غير منشورة

يلاحظ أن هنالــك اهتماماً جديداً من قبل الكاتبات والباحثات الأكاديميات

والقيادات النسـائية بإصدار الدوريات المتخصصة بقضايا المرأة، وهذه ظاهرة تدل على وعي بأهمية نشر الثقافة النسائية والتوثيق لتجارب المرأة ورؤيتها.

كـما لوحظ قلة عدد الكتابات المعدة في فلسـطين في عقدي السـتينات، 3 مواد رمادية فقط (تقارير للاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية)، والسبعينات 4 مقـالات أحدها مقال معاد نشره من الخـارج ولكنه مقال مهم جدا للباحث الفلسطيني توفيق كنعان، كتب في الأربعينات حول القوانين غير المكتوبة التي تتحكم بمكانة المرأة في المجتمـع، وكذلك المقالات الثلاثة الأخرى تتحدث عن قضايا المرأة في ثقافة المجتمع والأمثال والزواج المبكر وغير ذلك.

ويُعزا ذلك إلى طبيعة القيادة النسـائية للعمل النسـائي في هذه المرحلة في الداخل، والتي تركزت في الجمعيات الخيرية لرفع مسـتوى الأسرة الفلسطينية اجتماعيا وصحيا واقتصاديا، ورغم أنها قامت بدور وطني عظيم إلا أنها لم تُعْنَ بقضايا المرأة الاجتماعية أو السياسية، أما الطفرة التي حدثت في الكتابة حول المـرأة في الداخل، فقد حدثـت في الثمانينات، حيث بلغ عدد المواد 52 مادة، وهو أمر ترافق مع نشـوء اتحادات لجان المـرأة في الداخل، والتي تعتبر نقلة نوعية في مسـيرة العمل النسائي الفلسـطيني، وهي تنظيمات نسائية ملتزمة بتنظيمات سياسية فلسطينية.

لذلـك يغلب على الكتابات حول المرأة في عقـد الثمانينات الاتجاه الوطني السـياسي والتنموي الوطنـي، وخاصة بعـد الانتفاضة في أواخـر الثمانينات والتـي بدأت تحدث بعض الثغرات في نظام المفاهيم الاجتماعية، مما انعكس عـلى الكتابة حول المرأة، وكل ذلك بفعل الدور البارز للمرأة الفلسـطينية في الانتفاضـة، ولكن الانفجار الهائـل في الكتابة حول المرأة في فلسـطين حدث في بداية التسـعينات وحتى منتصف 1995، حيث بلـغ عدد المواد المعدة في فلسطين ما نسبته حوالي 70% من المواد التي وجدت في فلسطين.

ويعود هذا إلى الآمال والتحديات التي بدأت تواجه المرأة الفلسطينية، فبعد

إعلان الاســتقلال أثناء مرحلة الانتفاضة، ودخول عملية السلام الذي بدأ يشير لإمكانية نشوء كيان وطني فلسطيني على أرض فلسطين إضافة إلى التحديات التي تواجه المرأة من ظهور تيار ديني متشدد حيال المرأة، فقد نشطت المرأة في الكتابــة حول قضاياها، وقــد توزعت الكتابات وأخذت أبعــاداً أكثر عمقا في دراســة واقع المرأة الفلســطينية، من جميع جوانبــه الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والقانونية والسياســية مثل دراسة ورصد التمييز الحاصل ضدها في جميــع هذه المجالات، بدءا من الروضة والأسرة وحتى المشــاركة في رســم السياســات ومواقع القرار ورصد التغيرات في العلاقات والمفاهيم والأدوار لكل من الرجل والمرأة، ونشــطت في عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية لرفع كفاءة النساء للأدوار المطلوبة من أجل المشاركة في بناء مؤسسات المجتمع الجديــد، وفي وضــع القوانين والتشريعات للدولة المنتظرة، وبدأت تنشــط في إنشــاء مراكز الدراسات النسائية ومراكز الإرشاد الاجتماعي والنفسي والقانوني للمرأة، بل إن بعض مراكز الدراسات العامة والمنظمات الشعبية بدأت تنشئ وحدات للمرأة في داخلها، وكان لكل هذه المراكز والوحدات النسائية أدبياتها.

وفي اســتعراض لتوزع المواد الكتابية على اتجاهات المواضيع، تبين أن حوالي 50% من الكتابات النسائية تركزت حول إيقاظ الوعي بأدوار النوع في المجتمع، والدفع باتجاه تمكين المرأة، في حين توزعت بقية المادة بين مواد وطنية سياسية وتنمويــة اجتماعية واقتصادية مؤيدة لقضايا المــرأة ونيل حقوقها، ولكنها لا تتميز بنفس الوعي والحساســية لقضايــا التمييز الواقع ضد المرأة والاضطهاد الواقع عليها.

نماذج من الكتابات ذات المنشأ الفلسطيني من داخل فلسطين:

- الزواج المبكر في المجتمع الفلسطيني، 1974.
- المرأة من خلال المثل الشعبي، 1974.
- الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، 1985.

- المرأة الفلسطينية: عشرون عاماً في مواجهة الاحتلال،1987.
- تأثير التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أوضاع المرأة الفلسطينية، 1987.
- التجربة التعاونية النسوية، 1988.
- النساء الفلسطينيات في الانتفاضة من التبعية إلى القيادة، 1989.
- المرأة في الأسرة الفلسطينية، 1990.
- الفروق البيولوجية بين المرأة والرجل، 1991.
- المنظمات الجماهيرية النسوية والمسألة الديمقراطية، 1992.
- العمالة النسوية في المصانع الفلسطينية في الضفة والقطاع، 1993.
- دراسة في مشاريع المؤسسات النسائية، 1993.
- الانصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 1994.
- المرأة والحماية من العنف، 1994.

وإذا ما حاولنا المقارنة بين المواد الفلسطينية عامة داخل فلسطين وخارجها، نجد أن نسبة حجم اهتمام الكتاب إلى الكاتبات في الخارج أعلى قليلا منها داخل فلسطين، وأن نسبة الكتابات العلمية النقدية بين مجموع المادة المعدة من قبل الرجال هي أعلى من نسبة الكتابات العلمية النقدية المعدة من قبل النساء في الخارج، في حين كانت نسبها متماثلة داخل فلسطين، ومن حيث نوعية المواد وجد أن نسب الأطروحات الجامعية والكتب والمقالات متقاربة بين فلسطين وخارجها، ولكن هنالك فارقاً كبيراً في نسبة المواد الرمادية، فبالرغم من أن المواد الرمادية هي الغالبة في داخل فلسطين وخارجها إلا أن نسبتها في الخارج أعلى إذا ما قورنت بالنسبة لمجموعة المواد في كلا الطرفين.

وبالرغم من أن الطفرة في كتابات الثمانينات كانت أكبر داخل فلسطين، وأن بداية تطور الكتابة حول المرأة كانت في عقد الثمانينات، في حين بدأت في الخارج منذ عقد السبعينات، إلا أنه بمقارنة مجموع الكتابات الفلسطينية في الخارج إلى مجموع الكتابات الفلسطينية داخل فلسطين، نجد أنها أكبر

في الخارج حتــى نهاية عقد الثمانينات، ولكن الطفرة الهائلة في مجال الكتابة حول المرأة داخل فلســطين هي في بداية عقد التســعينات، في حين تراجعت الكتابة حول المرأة خارج فلســطين، وذلك للأســباب الذي ذكرناها في أكثر من موقع في الدراسة.

خلاصة الجزء الأول من البحث:

نظــرا للصعوبات التي واجهها فريــق البحث في جمع المــواد الكتابية عن المــرأة، وحالة التشرذم التي وجــدت بها المواد وتدني مســتوى التوثيق حول المرأة بشكل عام، لا نستطيع أن نجزم بأننا تمكنا من حصر كافة المواد وبالكاد توصلنا إلى 80 أو 85% منها، ونستطيع القول بأنه على الرغم من الطفرة التي بــدأت تحدث في الكتابة حول المرأة، لكنهــا في غالبيتها لا تزال في البداية من حيث مســتوى منهجية البحث، حيث لا تنطبــق مواصفات البحث المتعارف عليها على أكثر من 70% من المواد، وكانت نســبة قليلة من كل مرحلة زمنية أو في كل بلد هي التي تســتوفي شروط البحــث الموضوعي، وهنالك قدر كبير مــن التكرار في المواضيع والمعلومات بســبب عدم كفــاءة العملية التوثيقية، ويمكن القول إن نســبة جيدة من الكتابات التي أعدت في فلســطين في بداية التسعينات هي الأكثر استيفاءً لهذه الشروط، سواء في مجال الدراسة والبحث أو من حيث التوثيق. ويمكن اعتبار مركز الدراسات النسوية في القدس وقسم الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت أكثر هذه المراكز استيفاءً لشروط البحث والتوثيق، وهذا لا يعني أنه لا توجد مواقع أخرى لديها بدايات ولكنها لا تزال مبتدئة جدا وتقتصر على إعداد بحوث قليلة وتوثيق إنتاجاتها فقط، أما هذان المركزان فهما يطمحان لوضع نظام توثيقي، وبيبلوغرافيا وبنك معلومات حول المرأة.

بالنســبة لمدى تغطية الكتابات لمواضيع وقضايــا المرأة المختلفة، فقد وجد أن دور المرأة في النضال الوطني اجتماعيا وسياســيا نال أكبر قدر من الاهتمام

بالنسبة للمواضيع الأخرى خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات، ويليه في الاهتمام من قبل الكتاب والكاتبات مواضيع قضايا المرأة والتنمية في مجالات الصحة والتعليم والعمل، وحول الأوضاع المعيشية وظروف ومعاناة النساء الفلسطينيات في المخيمات وتحت الاحتلال. ولكن بدأت تظهر في الآونة الأخيرة بداية عقد التسعينات اهتمامات في الكتابة حول حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والقانونية، وفي قضايا التمييز ضد المرأة في التعليم والعمل وفي القانون وفي القيادة السياسية ومواقع اتخاذ القرار والثقافة الشعبية والأدب، وفي مواضيع العنف ضد المرأة، ولكن نسبتها لا تزال قليلة قياسا بالحجم العام للكتابة حول المرأة الفلسطينية.

وقد تبين أن معظم الكتابات التي أعدت حول المرأة الفلسطينية خارج فلسطين عامة وداخل فلسطين حتى نهاية عقد الثمانينات، تقوم بها القيادات النسائية، وغالبا ما تكون بدون خلفية علمية أو أكاديمية في البحث. لكن بداية التسعينات أخذت تعطي بعض الأمل بالنسبة للبحث والتوثيق حول المرأة في فلسطين على أيدي باحثات وأكاديميات معنيات بقضايا المرأة، وبدأت مواضيع الأبحاث تتنوع ويركز كل منها على موضوع محدد ويهدف إلى وظيفة محددة لمساعدة وتطوير تجارب المرأة ومهاراتها، ودورها في المجتمع.

فقد بدأت الأبحاث تتناول مواضيع أكثر تخصصاً مثل: مهام ربات البيوت وبائعات الأرصفة، وتجارب المرأة في الإنتاج والتسويق، والتمييز ضد المرأة في البيت والعمل ومختلف مراحل التعليم، وتتناول صحة المرأة من جوانبها المختلفة ومشاكل المرأة العاملة كسكرتيرة أو في الإدارة، ومجالات الإرشاد النفسي والقانوني، وحقوق المرأة والعنف ضد المرأة، وتطوير مهارات الإدارة والقيادة .. الخ.

ولكن لا يزال هنالك نقص حاد في الكتابة والبحث حول عدد من جوانب قضايا المرأة، مثل:

1- دراســات فكرية نظرية حــول قضية المرأة والرؤية النســائية في كافة مجالات الحياة والمجتمع.

2- الأبحــاث النفســية والاجتماعية التي ترصد قــدرات المرأة في مجالات التعبير والاتصال والقيادة واتخاذ القرار.

3- الســيرة الذاتية للنســاء الرائــدات في مجالات غــير تقليدية في العلوم والآداب والفنون ولقانون والإدارة والقيادة السياسية... الخ.

4- الأبحــاث الأنثروبولوجيــا التي ترصد أصول نشــوء المفاهيم والعادات والتقاليد السائدة المحيطة بالمرأة في المجتمع العربي.

5- دراســات علمية ونقدية حول صورة المرأة في المناهج ووسائل الاتصال والإعلام، والأعمال الإبداعية من فنون وآداب وشعر. الخ.

6- دراسات حول إنجازات المرأة في مجالات العلوم البحتة (طب، الهندسة، الفيزياء.. الخ).

الفصل الثالث

في هذا الفصل نستعرض مجموع المواد الكتابية التي تم جمعها في الأراضي الفلسطينية، تبعاً لأماكن تواجدها، من حيث المنشأ (الجهة الأم للوثيقة)، جنس المؤلف/ة، ونوع الوثيقة، ومجال الاهتمام، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لوجود تفاوت في توزيع الوثائق في كل منهما وفي مجالات الاهتمام.

بلغ مجموع المواد التي تم جمعها في المناطق المختلفة حوالي 385 مادة، بقي منها بعد حذف الخطأ والتكرار، 315 مادة فقط، 94 منها وجدت في قطاع غزة، و221 من المواد وجدت في الضفة الغربية أي بنسبة 1 : 2,5 تقريباً.

وقد توزع مجموع المواد (315)، من حيث نوع المادة على النحو التالي:
98 كتاباً، 8 فصلاً من كتاب، 35 تقريراً منشوراً، 20 تقريراً غير منشور، 8 دوريات نسائية، 52 مقالاً من دورية (ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية)، 35 ورقة بحثية، 59 بحثاً جامعياً.

أولاً: توزيع المواد من حيث أماكن تواجدها:

لدى استعراض المواد من حيث أماكن تواجدها يلاحظ وجود اختلاف في توزيعها بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوزعت في الضفة الغربية على النحو التالي:
45% وجدت في مكتبات مراكز دراسات المرأة والمنظمات النسائية.
27% وجدت في مكتبات الجامعات.
8% تقريباً وجدت في كل من مكتبات مراكز الدراسات والبحوث العامة، ومكتبات الوزارات والدوائر الحكومية، والمكتبات العامة. (المجموع 24% تقريباً).

3% وجدت في مكتبات منظمات ومراكز حقوق الإنسان والديمقراطية.

في حين توزعت أغلبية المواد الموجودة في غزة على النحو التالي:

85% من المواد توزعت بنسب متقاربة (حوالي 27-30%) ما بين مراكز الدراسات والمنظمات النسائية وبين منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية وبين مكتبات الوزارات وهيئات ودوائر رسمية.

15% فقط من مجموع المواد وجدت في مكتبات الجامعات الموجودة في قطاع غزة.

ويلاحظ أن أعلى درجة من الاهتمام في حفظ المواد المتعلقة بالمرأة التي وجدت في الضفة الغربية ما يقارب 50% وجدت لدى مراكز الدراسات والمنظمات النسائية، وكانت غالبية المواد موجودة في مكتبات مراكز الدراسات النسوية، تليها في الاهتمام الجامعات والتي تحتوي ما يقارب 26% من المواد، وفي الدرجة الثالثة وجدت نسب متقاربة في المكتبات العامة ومكتبات مراكز البحوث والدراسات وفي الوزارات (نسبة كبيرة مما وجد في مكتبات الوزارات وجد في مكتبة وزارة التخطيط والتعاون الدولي/إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة). وقد تميزت مكتبات مراكز دراسات المرأة والمكتبات العامة في رام الله ومكتبة وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن غيرها من أماكن تواجد المواد في الضفة في مجال جودة وعلمية التوثيق وسهولة الوصول لها.

أما في غزة فقد لوحظ اختلاف درجات الاهتمام في حفظ وتوثيق المواد المكتوبة حول المرأة. حيث تساوت في الاهتمام مراكز الدراسات والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والديمقراطية والوزارات والدوائر الرسمية، وجاءت في الدرجة الثانية من الاهتمام مكتبات الجامعات وإن تميزت الأخيرة في مجال الدقة والعلمية في توثيق المواد وسهولة الوصول إليها.

ثانياً: توزيع المواد من حيث اللغة وجهة المنشأ:

من بين مجموع المواد وجدت 20 مادة باللغة الإنجليزية:

10 كتب (خمسة منها لكاتبات فلسطينيات وكتاب واحد لكاتب فلسطيني، وأربعة كتب لكاتبات أجنبيات). أما من حيث النشر فإن خمسة منها صادرة عن هيئات ومنظمات فلسطينية، والخمسة الباقية صادرة عن دور نشر وجامعات أجنبية.

فصل واحد من كتاب لباحثة أكاديمية فلسطينية صادر عن مؤسسة للدراسات الديمقراطية.

4 مقالات لباحثات فلسطينيات وأجنبيات، ثلاثة منها منشورة في دورية فلسطينية، وواحد منشور في دورية نسائية عربية.

5 تقارير منشورة صادرة عن هيئات ومنظمات فلسطينية.

وقد توزعت المواد الموجودة في الضفة الغربية من حيث جهة المنشأ، أي الجهة المؤلفة أو الناشرة على النحو التالي:

حوالي 22% كانت من إعداد أو نشر مراكز دراسات وبحوث أو دور نشر وإعلام.

حوالي 26% كانت أوراق بحث أعدت لأغراض الدراسة الجامعية.

حوالي 21% من إعداد مراكز دراسات نسوية ومنظمات نسائية.

حوالي 11% من إعداد منظمات حقوق إنسان وديمقراطية.

حوالي 10% من إعداد دوائر رسمية ووزارات حكومية.

وتوزعت حوالي 10% من الوثائق بين جهات عربية وأجنبية بنسبة 2 : 1.

أما المواد التي وجدت في قطاع غزة فقد وجدت مادة واحدة (1) ذات منشأ أجنبي وثلاث مواد (3) ذات منشأ عربي، و(4) مواد من إعداد مراكز دراسات وبحوث ودور نشر، وكانت أكبر نسبة من المواد، حوالي 40%، من إعداد وزارات ودوائر رسمية. تليها منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية ومراكز

دراسات ومنظمات نسائية بنسب متقاربة حوالي 30%.

يلاحظ أن الاهتمام الأكبر بإعداد البحوث والدراسات أو نشر المقالات حول المـرأة في الضفة الغربية يأتي من جانب الجامعات ثم من مراكز الدراسـات والمعلومات، وتأتي في الدرجة الثانية مراكز الدراسـات والمنظمات النسـائية ولكـن بشـكل متقارب. يليهـا في الاهتمام وبنسـب متقاربة أيضـاً كل من منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية والوزارات والدوائر الحكومية.

في حين نجد في غزة أن الاهتمام الأكبر بإعداد ونشر البحوث حول المرأة يأتي من الوزارات والدوائر الحكوميـة. وتأتي في الدرجة الثانية في الاهتمام مراكز حقوق الإنسان والديمقراطية ثم مراكز ومنظمات المرأة.

ثالثاً: توزيع المواد من حيث جنس المؤلف/ة:

بعد استثناء 20 مادة من إعداد مشترك بين الجنسين، توزعت مواد الضفة بنسبة:

70% من إعداد وتأليف كاتبات وباحثات أو مراكز ومنظمات نسائية.

30% مـن إعداد كتاب وباحثين أو مراكز دراسـات وبحـث وإعلام بإدارة باحثين رجال.

أمـا المواد التي وجـدت في قطاع غزة، وبعد اسـتثناء المواد المشـتركة بين الجنسين وعددها 12 مادة، فقد توزعت بنسبة:

55% تقريباً من إعداد كاتبات وباحثات نساء أو مراكز ومنظمات نسائية.

45% تقريبـاً من إعـداد كتاب وباحثين أو مراكز بحـث ودور نشر يديرها باحثون رجال.

وهنـا يلاحظ أن النسـاء الباحثات هـن الأكثر اهتمامـاً بالكتابة والبحث حول قضايا المرأة في كل من الضفة وغزة، وإذا ما أخذنا نسـب السكان بعين الاعتبـار فإن درجة الاهتمام بين النسـاء الكاتبات والباحثات في قضايا المرأة تكون متقاربة. ولدى مقارنة نسـب الرجال الكتاب والباحثين في قضايا المرأة

نجد أن نسبتهم أعلى في غزة منها في الضفة رغم التفاوت السكاني.

رابعاً: توزيع المواد من حيث النوع:

بالنسبة **للدوريات النسائية**، وجد في غزة دوريتان (2) تصدران عن مراكز ومنظمات نسائية، وفي الضفة وجدت سبعة (7) دوريات نسائية. أما فيما يتعلق **بالبحوث الجامعية (أوراق بحثية لأغراض دراسية)**، فقد جاء توزيعها في الضفة على النحو التالي:

26% من مواد الضفة بحوث جامعية. (معظمها من إعداد دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم).

35% كتب.

3% فصول من كتب.

16% مقالات من دوريات.

9% تقارير منشورة.

11% أوراق بحثية وتقارير غير منشورة.

في حين لم يوجد في جامعات غزة سوى ثلاثة (3) أبحاث جامعية فقط.

وتوزعت بقية مواد غزة بنسب:

22% كتب.

21% مقالات من دوريات.

16% تقارير منشورة.

37% أوراق بحثية وتقارير غير منشورة.

خامساً: توزيع المواد من حيث النشر:

يلاحظ ارتفاع نسبة المواد المنشورة بالنسبة للمواد الرمادية 2 :1، وخاصة في الكتب التي شكلت ما يقارب 50% من الوثائق المنشورة.

وباستثناء البحوث الجامعية كانت نسبة المواد غير المنشورة (الأوراق

البحثية والتقارير غير المنشـــورة) حوالي 11% فقـــط من مجموع مواد الضفة الغربية. في حين كانت نسبة المواد غير المنشورة في قطاع غزة حوالي 37% من مجموع مواد غزة. الأمر الذي يشـــير بوضوح إلى تميز الضفة بنشـــاط أوسع في مجال إعداد ونشر الدراسات والبحوث حول المرأة.

سادساً: توزيع المواد من حيث مجالات الاهتمام (مواضيع الاهتمام):

لدى استعراض مجموع المواد الـ(315) تبعاً لمجالات الاهتمام المتعلقة بالمرأة، لم يكن من الســـهل توزيعها كما سبق بالنسبة لمكان تواجد المواد أو نوعها أو منشـــئها، نظراً لتداخل مجالات الاهتمام ببعضهـــا وعدم إمكانية الفصل بينها بشـــكل محدد ودقيق. فمجالات التنمية المعروفـــة، التعليم والعمل والصحة، غالباً ما كانت تتناول في علاقتها بحقوق المرأة في التشريعات والقوانين، وخاصة فيـــما يتعلـــق بالمرأة العاملة أو المـــرأة والعمل، والتي نالـــت الجزء الأكبر من الاهتمام وخاصة في قطاع غزة. كما تقاطعت قضايا حقوق المرأة السياسية مع قضايا المرأة والديمقراطية. ولكن يمكن القول بشكل عام إن:

حـــوالي 55% من المواد كانت حول المرأة في مجالات التنمية (صحة، تعليم، تدريب، عمل) وغالبـــاً بعلاقتها بالقوانين والتشريعات، بما فيها قانون الأحوال الشخصية (قانون الأسرة).

حوالي 24% حول حقوق الإنســـان والديمقراطية والمشاركة السياسية (رسم السياسات وصنع القرار) في علاقتها بالمرأة.

حـــوالي 14% تتناول قضايا فكرية وسياســـية وثقافيـــة وإعلامية في علاقتها بالمرأة (ومن بينها: الدوريات وعددها 8، والسير الذاتية وعددها 5 فقط).

حوالي 7% اهتمت بقضايا العنف ضد المرأة.

وبالنظـــر إلى طبيعة مجالات الاهتمام التي كانت محط تركيز كل نوع من أنـــواع المواد نجد أنـــه لم توجد فوارق تذكر في مجالات الاهتمام أو من حيث منهج التناول، بين التقارير المنشـــورة والتقارير غير المنشورة المعدة لأغراض

عمل المنظمات النسـائية ومنظمات المجتمع المـدني أو للوزارات والهيئات الرسـمية. وعلى سبيل المثال: ركزت التقارير المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهات المذكورة سـابقاً بشكل واضح على قضايا نسائية تنموية محددة (صحـة، وتعليم، وعمل وتدريـب) مع اهتمام واضح بعلاقـة هذه القضايا بالقوانين والتشريعات. وكانت في الغالب تأخذ شكل البحث المكتبي السريع.

فيما يلي نماذج من المواضيع التي تناولتها هذه الأنواع من المواد:

نماذج من مواضيع التقارير المنشورة:

- قوانين تنظيم عمل المرأة.
- مدى نجاح مؤسسات الإقراض في أهدافها من دعم المشاريع النسائية.
- الخدمات والإنجازات التي تحققت للمرأة في الدوائر الرسمية وغير الرسمية.
- واقع التدريب والاحتياجات التدريبية للمؤسسات النسائية.
- أوضاع العاملات في الصناعات التحويلية.
- معتقدات وممارسات الأمهات في الرضاعة الطبيعية.
- مفاهيم ومواقف وسلوك الرجل من تنظيم الأسرة.
- واقع الحركة النسوية في قطاع غزة.

نماذج من مواضيع التقارير غير المنشورة:

- ظروف عمل النساء العاملات في الصناعات المنزلية.
- الآثار المترتبة على تجاهل حقوق المرأة العاملة.
- أحكام تشغيل النساء.
- مشكلات العمل المجتمعي ومراكز المرأة في المخيمات.
- حقوق المرأة في الإسلام.
- أسباب الطلاق.

ويلاحظ عـدم وجود فارق في مجـالات الاهتمام، والفـارق الوحيد هو في

إمكانية النشر التي يبدو واضحاً أنها متوفرة في الضفة أكثر منها في غزة.

مواضيع الأوراق البحثية:

أما بالنسبة للأوراق البحثية المقدمة لندوات ومؤتمرات أو المعدة لأغراض التعليم الأكاديمي، وعددها 35 بحثاً (18 من غزة، و17 من الضفة)، فهي وإن كانت تركز في الغالب على قضايا المرأة التنموية وخاصة قضايا المرأة والعمل، ولكنها تتناول مجالات اهتمام أكثر تنوعاً.

نماذج من عناوين قضايا المرأة التنموية:

- حقوق المرأة العاملة بين الواقع والقانون.
- المرأة العاملة في مشروع قانون العمل في مقارنة مع المعايير الدولية لعمل النساء.
- احتياجات المرأة الريفية.
- المرأة الفلسطينية اللاجئة في مخيمات غزة/أشكال العمل القائمة.
- حقوق المرأة والتنمية المستدامة في السياسات السكانية.
- القوانين ذات الأثر على صحة المرأة.
- التعليم والنوع الاجتماعي في الضفة الغربية وغزة.

نماذج من عناوين قضايا المرأة الاجتماعية/قضايا الأسرة والعنف ضد المرأة:

- آثار وأخطار الزواج المبكر.
- الزواج الإجباري.
- قانون الأحوال الشخصية (قانون الأسرة).
- حقوق المرأة ومكانتها في الأسرة.
- النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين.
- تجارب في مجال الإرشاد والتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

نماذج من عناوين قضايا المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية والسياسية:

- الحركة النسوية وتعزيز دور المرأة في مواقع صنع القرار.

- الحساسية للنوع الاجتماعي في المسودة الثالثة للدستور الفلسطيني.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في مسودة الدستور الفلسطيني.
- الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية.
- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.
- الديمقراطية وحقوق المرأة.

نماذج من عناوين قضايا المرأة الفكرية والثقافية:

- الإبداع.. اللغة.. والمرأة/الألقاب في الرواية الفلسطينية.
- صورة المرأة في المناهج المدرسية.

ويلاحظ مدى التنوع في تغطية عدد كبير من قضايا المرأة في الأوراق البحثية وهي غالباً ما تعد لندوات أو مؤتمرات وتقوم على إعدادها باحثات وأكاديميات أو ناشطات في قضايا المرأة، حيث وجدت ورقة بحثية واحدة من إعداد باحث رجل.

الدوريات الخاصة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي:

خلال الفترة ما بين 1995-2002 صدرت ثماني (8) دوريات نسائية في الضفة وقطاع غزة، وجميع الدوريات الثمانية التي وجدت من إنتاج مراكز وهيئات ومنظمات نسائية، بعضها من النوع الخفيف الذي يقتصر على تغطية أخبار ونشاطات العمل النسائي، وبعضها يتناول بالإضافة للأخبار والنشاطات قضايا المرأة من خلال المقالات والمقابلات. وقد توقفت اثنتان منها بينما لا تزال ست منها مستمرة في الصدور، تتفاوت في الأهمية وعمق تناول القضايا ومن حيث الانتظام في الصدور وشمولية وتنوع معالجة قضايا المرأة الاجتماعية والثقافية والسياسية، ومن أهمها:

- «صوت النساء» وهي نشرة نصف شهرية وتصدر عن طاقم شؤون المرأة.
- «الأرشيف الصحافي» وهي سنوية وتصدر عن مركز الدراسات النسوية.

وهي توثق كل ما ينشر حول المرأة في الصحف والمجلات الفلسطينية.

• «ينابيع» نشرة نصف سنوية وهي شبيهة بصوت النساء من حيث شمولية وتنوع تناول قضايا المرأة.

• «النــوع الاجتماعي والتنمية»، وتصدر عن إدارة تخطيط وتطوير مشــاركة المرأة في وزارة التخطيط.

مقالات من الدوريات الفلسطينية:

باســتعراض المقالات المنشــورة في الدوريات الفلســطينية التي تم جمعها وعددهــا 52 مقالاً، وهي أيضاً تتراوح في الأهمية من حيث عمق التناول، وقد وجد أن نســبة كبيرة منهــا، أكثر من 55% منها، تتنــاول قضايا المرأة الفكرية والثقافية والإعلامية والسياســية، وهي من إعداد باحثين وباحثات فلسطينيين بنســبة 6 : 4. وحوالي 40% منها تتناول قضايــا المرأة التنموية وهي أيضاً من إعداد باحثات وباحثين بنسبة متماثلة.

نماذج من عناوين المقالات الفكرية والسياسية والثقافية:

- المرأة العاملة والأيديولوجيا المهزومة.
- التنمية البشرية والنوع الاجتماعي.
- نحو إعادة التسييس الحقيقي للحركة النسائية الفلسطينية.
- الخصوصية الثقافية كأساس للعمل النسوي.
- استراتيجيات جديدة في عمل الحركات النسوية.
- العمل الإسلامي النسوي.. إلى أين؟.

نماذج من عناوين المقالات التنموية:

- المرأة والتدريب المهني.
- المرأة وتعديل قانون الأحوال الشخصية.
- دور المرأة في العمل الزراعي.

- المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي.
- هامشية المرأة في الصحافة.
- المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

ملاحظة: يجدر الإشـارة إلى دوريتين سـنويتين هـما: «المراقب الاقتصادي» و«المراقب الاجتماعـي»، وتصدران عن معهد أبحاث السياسـات الاقتصادية الفلسـطيني (ماس)، وهـما تتنـاولان التطـورات الاقتصادية وانعكاسـاتها الاجتماعيـة في فلسـطين، وتفرد فيهما مسـاحة لتطور الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية.

البحوث الجامعية:

وجد عدد قليل جداً من الرسائل الجامعية، حيث وجدت 3 رسائل فقط في مكتبات جامعات غزة. ولم يتم جمع أية رسـائل جامعية من جامعات الضفة. وربمـا تكون الظروف التي مـرت بها الضفة الغربية في فـترة تجميع الوثائق سبب عدم العثور على رسائل جامعية، وربما يكون قد تم جمع بعض الرسائل على شكل كتب، حيث تتوفر إمكانيات للنشر في الضفة أفضل منها في غزة.

ولكـن من جانـب آخر وجد في فترة لاحقـة 55 بحثاً جامعيـاً للتخرج من جامعـة بيت لحم في قسـمي علم النفس وعلم الاجتـماع، توفرت معلومات كافية عن 45 منها فقط. وقد تم إعداد هذه البحوث بإشراف أسـاتذة العلوم الإنسانية (علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية). وقد تركز اهتمام غالبية البحوث (أكثر من 45%) حول القضايا النفسية والاجتماعية، مثل:

- آراء المـرأة العاملـة في محافظة بيت لحم حول الضغوطات النفسـية التي تتعرض لها.
- الإجهاض وتأثيره النفسي والاجتماعي على المرأة.

وبالدرجة الثانية يأتي الاهتمام بقضايا العنف ضد المرأة (حوالي 25%)، مثل:

- الاعتداءات الجنسية داخل إطار العائلة.

- أسباب وآثار الاغتصاب على المرأة.

وكان 20% منها حول قضايا نسائية سياسية ووطنية، مثل:

- اتجاهات الفلسطينيين نحو مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية.
- المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الفلسطينية في انتخابات المجالس المحلية.

وأخيراً كان أقل من 10% حول قضايا التعليم الجامعي للفتاة والزواج وقانون الأحوال الشخصية، مثل:

- أسباب الزواج المبكر لدى العائلات من سكان الخليل المقيمين في البلدة القديمة في القدس.
- المنظور الاجتماعي لعدم القدرة على الإنجاب (العقم) لدى المرأة والرجل.

مجالات الاهتمام في الكتب:

إن أول ما يلفت الانتباه لدى استعراض المواد بشكل عام، هو حجم نسبة الكتب المنشورة في الفترة التي يغطيها البحث، وفي بلد مثل فلسطين لا يزال عملياً يعاني من ظروف الاحتلال. حيث بلغت نسبة الكتب حوالي 35% من مجموع الوثائق، وما يقارب الـ50% من المواد المنشورة.

ويلفت الانتباه بشكل واضح تفاوت نسبة نشر الكتب التي تتناول قضايا المرأة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث وصلت نسبة الكتب المنشورة في الضفة الغربية إلى ثلاثة أضعاف الكتب المنشورة في قطاع غزة.

أما بالنسبة لتوزيع الكتب على مجالات الاهتمام، فقد نالت الاهتمام الأكبر المواضيع التنموية (الصحة، والتعليم، والعمل) والقضايا الاجتماعية (قضايا الأسرة والزواج، والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالمرأة) حوالي 45% من مجموع الكتب، مثل:

- المرأة والتنمية، محددات مشاركة المرأة في سوق العمل.
- المرأة الريفية في الضفة الغربية.

- المنظمات النسائية وإدارة المشاريع الصغيرة.

ونالت قضايا حقوق المرأة كحقوق إنسان والمرأة والديمقراطية والمشاركة السياسية الدرجة الثانية في الاهتمام فكانت نسبتها حوالي 35% من مجموع الكتب، مثل:

- الحركة النسائية الفلسطينية وإشكاليات التحول الديمقراطي.
- المرأة واتخاذ القرار.
- الديمقراطية وحقوق المرأة.
- النوع الاجتماعي والمواطنة.
- رؤية مختلفة لإشكالية المرأة وآليات تطوير المشاركة السياسية للمرأة العربية.

النساء الفلسطينيات والانتخابات.

وقد لوحظ أن نسبة معالجة قضايا الثقافة والفكر في علاقتها بالمرأة نالت اهتماما أكبر منه في المواد الأخرى حيث بلغت ما يقارب الـ15%، مثل:

- قراءة في الصحف المحلية حول الصورة النمطية للمرأة.
- المرأة الفلسطينية والذاكرة.
- مبادئ أولية في اتجاهات النظرية النسوية.
- نماذج المرأة البطل في الرواية الفلسطينية.

وكانت نسبة 5% فقط من الكتب المنشورة حول قضايا العنف ضد المرأة، مثل:

العنف ضد المرأة.

العنف العائلي.

المرأة وبعض قضايا العنف.

خلاصة الجزء الثاني من البحث:

من خلال استعراض المواد الكتابية حول المرأة في الجزء الثاني من البحث

في الفترة ما بين بداية -1995 وحتى بداية العام 2002، أي بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى أرض الوطن منتصف عام 1994، وانتقال مركز الحدث والنشاط السياسي والثقافي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية. يلاحظ حدوث قفزة هائلة في حجم الاهتمام بقضايا المرأة، خاصة إذا ما قورنت بحجم المواد التي وجدت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين الماضي.

إن وجود 315 من المواد المكتوبة حول قضايا المرأة في الفترة ما بين 1995-2002، أي في مدى حوالي سبع سنوات، في حين لم يوجد إلا حوالي 500 مادة مكتوبة حول المرأة في أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، يعتبر قفزة هائلة في الاهتمام بقضايا المرأة في بلد لم ينل استقلاله بعد.

ولم تقتصر القفزة الهائلة في الكتابة حول المرأة على كم الكتابة فقط وإنما على نوع ومجالات الاهتمام بمختلف قضايا المرأة. وإن كانت الكتابة في القضايا التنموية هي النسبة الأكبر، إلا أن الكتابة شملت مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، كما شملت عدداً لا بأس به من المقاربات الثقافية والفكرية. كما وجد عدد من الدوريات المتخصصة بمواضيع وقضايا المرأة في كل من الضفة وقطاع غزة.

وقد تبين في الجزء الثاني من البحث انتشار ظاهرة الاهتمام بالكتابة حول المرأة بين مراكز المرأة وفي الجامعات في الضفة أكثر منه في قطاع غزة التي توزع الاهتمام بشكل متقارب بين مراكز المرأة ومنظمات حقوق الانسان والدوائر الحكومية، وجاءت النسبة الأقل في الاهتمام من الجامعات.

وإن كان من الطبيعي أن تكون أكبر نسبة من الكتابات حول المرأة من النساء، فإن ما يلفت الانتباه هو ارتفاع نسبة الكتابة من قبل الرجال في قطاع غزة عنها في الضفة، وهي تكاد تكون قريبة من نسبة الكتابة من قبل نساء في غزة. وربما يعود ذلك إلى تأثير المجتمع المحافظ الذي يجعل المرأة أقل جرأة

في الإقدام على الكتابة في قضايا المرأة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة نشر الكتابات حول قضايا المرأة في عقد التسعينات بشــكل ملحوظ عنها في العقود السابقة، وكانت نسبة المواد المنشورة متقاربة في كل من الضفة وقطاع غزة.

الفصل الرابع

بعد أن شـمل الجـزء الأول من البحث جمـع المواد الكتابيـة حول المرأة الفلسـطينية، في فلسـطين وثلاثٍ مـن الـدول العربية المحيطة بفلسـطين، هي لبنـان، وسـوريا والأردن. انحصر البحث في الجزء الثـاني داخل الأراضي الفلسـطينية بعـد انتقال مركـز الحدث والنشـاط الفلسـطيني إلى الأراضي الفلسطينية، وتركز النشاط السـياسي والثقافي الفلسطيني في الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية، وبعد أن تبين في الجزء الأول من البحث ضعف نسـبة الكتابة حول المرأة الفلسـطينية ذات المنشأ العربي والأجنبي، وأن هذا النوع من الكتابة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحدث الفلسـطيني ومسـاحة الحرية المتاحة حول الحدث الفلسـطيني. وأصبحت حتى الكتابة خارج فلسطين أكثر اهتماماً بالواقع الجديد للمرأة الفلسـطينية باستثناءات قليلة، بحيث لم بعد هنالك ضرورة لتوزيع الجهد والوقت وتكاليف البحث على مناطق أخرى خارج فلسطين، خاصة وأن ما يكتب في الخارج غالباً ما يصل لمنظمات ومراكز المرأة.

وقـد جـاء الاهتمام بقضايـا المرأة الفلسـطينية مع بداية تطـور المقاومة الفلسطينية أواخر الستينات من القرن الماضي، إلا أن هذا الاهتمام كان حصراً على بعض القيادات النسائية وعدد قليل جداً من قيادات المنظمات السياسية، وتركز الاهتمام بشـكل خاص حول دور وقضايا المرأة في النضال الوطني وقلما تم تناول القضايا الاجتماعية للمرأة أو قضايا حق المرأة بالمسـاواة مع الرجل كـما اتضح في الجزء الأول مـن البيبلوغرافيا. ولكن مع دخول منظمة التحرير الفلسـطينية عملية السلام في بداية عقد التسـعينات، وظهور إمكانية لنشوء كيان وطني فلسـطيني مستقل، بدأ الاهتمام بقضايا المرأة يتزايد وخاصة بعد دخول السـلطة الوطنية إلى الأراضي الفلسـطينية، حيث بـدأت تطرح قضايا

المرأة الاجتماعية وقضايا حقوق المرأة في القوانين والتشريعات وفي المشاركة في بنية مؤسسات السلطة.

إن وجــود 315 من المواد المكتوبة حول قضايا المرأة في الفترة ما بين 1995-2002 بالمقارنــة مع حجم المواد التــي وردت في الجزء الأول من البحث حول بيبلوغرافيــا المرأة (حــوالي 500 مادة) والتي غطت أكــثر من ثلاثة عقود من الزمن، يعتبر قفزة هائلة في الاهتمام بقضايا المرأة في بلد لم ينل استقلاله بعد.

ويلاحظ من مجموعة الوثائق التي تم إنتاجها في الفترة ما بين 1995-2002 حــدوث تحول جذري في مجالات الاهتمام، حيــث أصبحت القضايا التنموية للمــرأة وقضايا حقوق المــرأة في القوانين والتشريعات تحتــل مركز الاهتمام الأول. وتراجعت بشــكل واضح قضية دور المرأة ومكانتها في النضال الوطني. واحتلــت المرتبة الثانيــة في الاهتمام قضايا حقوق الإنســان للمــرأة وقضايا الديمقراطية والمشــاركة السياسية في مواقع صنع القرار. يضاف إلى ذلك ولوج مجــالات اهتمام جديدة مثل المــرأة في الفكر والثقافة والإعــلام، لكن قضايا العنف ضد المرأة ظلت في آخر درجات سلم الاهتمام.

الملاحظــة الثانية على مجموعة الوثائق هي ارتفاع نســبة المواد المنشــورة التي بلغت أكثر من 70% باســتثناء البحوث الجامعية، وارتفاع نســبة الكتب بين المواد المنشــورة. مع ملاحظة أن حركة النشر في الضفة الغربية أكثر نشاطاً منهــا في غزة. وهذا يعود إلى قرب الضفة من الأردن كمنفذ على العالم العربي وبالتــالي من حركة الثقافة العربية. يضاف إلى ذلك ارتفاع مســتوى المعيشــة بشــكل عــام عنه في قطــاع غزة وبدء وجــود جامعات ومعاهــد علمية منذ الستينات، حيث يوجد حالياً على سبيل المثال سبع جامعات في الضفة الغربية وثــلاث فقط في قطاع غزة، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الخريجين والأكاديميين، وازدياد حجم التعاون مع الجهات الداعمة والمانحة.

وربما بسبب ما تقدم كانت نسبة الباحثين في قضايا المرأة من الرجال في غزة حـوالي 50%، وهي أعلى منها في الضفة حيث لم تتجاوز 30%، كما كان 40% من وثائق غزة من إنتاج مؤسسـات ودوائر رسـمية، في حين لم تزد مسـاهمة المؤسسات الرسمية في الضفة عن 10%.

أمـا من حيث التوثيق فقد كان أفضل مسـتوى في حفظ الوثائق وتصنيفها لـدى المراكز المتخصصة بالدراسـات النسـائية، ويأتي في الدرجـة الأولى مركز الدراسـات النسوية الذي تحول في الأعوام الأخيرة إلى مكتبة متخصصة لتوثيق المواد المطبوعة والمرئية والمسـموعة الخاصـة بقضايا المرأة، وهو لذلك يعتبر أهـم مصدر للباحثات والباحثين في قضايا المرأة. ويأتي في الدرجة الثانية معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، الذي تأسس كبرنامج لدراسات المرأة وأصبح يمنح درجة الماجسـتير في دراسـات المـرأة، وتأتي بعده مكتبـة إدارة تخطيط ومشـاركة المـرأة في وزارة التخطيط من حيث الاهتـمام بالكتابة حول المرأة، وتـأتي مكتبات الجامعات في غزة بالدرجة الثانية من حيث مسـتوى التوثيق. أما بقية المراكز والمنظمات سـواء النسـائية منها أو العامة وكذلك المؤسسات الرسـمية والأهليـة والجامعات، فهـي وإن أصبحت أكـثر اهتماماً في حفظ ومتابعـة الوثائق الخاصة بقضايا المرأة ولكنها لم تصل لدرجة اتباع الأسـاليب العلمية في حفظ وتصنيف الوثائق لتسهيل الوصول إليها. وحتى دائرة العلوم الاجتماعيـة في جامعة بيت لحم، التي تميزت بعـدد كبير من بحوث التخرج لطلبـة وطالبات العلوم الاجتماعية، فهي لم تحفظها في نظام توثيق علمي ولم تقم بتحويلها إلى مكتبة الجامعة ولذلك ليس من السهل الوصول إليها.

ومن الملاحظات التي لا يمكن إغفالها حدوث تطور في مستوى البحث والكتابة حول المـرأة، وأن غالبية البحـوث والكتابات من إنتاج باحثـات وأكاديميات وناشـطات نسـويات حول قضايا المرأة، في حين كانـت معظم الكتابات حول قضايا المرأة من قبل تأتي من قبل القيادات النسـائية في التنظيمات والأحزاب

السياسية، ولذلك كان يغلب عليها الطابع الإنشائي والوطني العام.

وبالرغـم مـن وجود اتجـاه نحو التخصـص في البحث، بمعنـى أن البحث والكتابة في مجال من مجالات الاهتمام تقوم به باحثات وأكاديميات من نفس مجـال التخصـص، لكنه لا يزال في بدايته، حيث نجـد متخصصاً/ة في القانون أو الأدب أو في العلوم السياسـة على سـبيل المثال، يبحثـون في مجال العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجي. مما يفقد البحث الكثير من سمات البحث العلمي. والمعروف في أساليب ومناهج البحث أن لكل علم من هذه العلوم أسـاليب خاصة في البحث، من حيث الالتزام بضوابط البحث في العلوم الإنسانية من حيث العينة ومنهج التحليل.. وخلافه.

وهنالك عدد لا بأس به من الأوراق البحثية والبحوث لا تستوفي الحد الأدنى مـن المعايير العلمية للبحث، ولا تزال نسـبة ممن يقومـون بإعداد البحوث والدراسـات أو يشرفون عليها من غير ذوي الاختصاص، وهم غالباً من النساء والرجـال الذين دخلوا مجال الاهتمام بقضايا المرأة دون اهتمام حقيقي وإنما من أجل الحصول على تمويل لمشـاريعهم، بعد تزايد الاهتمام والدعم الدولي لبرامج ومشـاريع المرأة وبعد مطالبة وثيقة بيجين 1995 الحكومات والهيئات الأهلية والإقليمية والدولية بتحمل مسـؤولية تقديم الدعم لمشـاريع وبرامج المـرأة. بالإضافـة لتدخل المحاباة والمحسـوبية للأصدقـاء أو لأعضاء التنظيم أو التيـار الواحـد، لها تأثير في اختيار وتكليـف الباحثات والباحثين أو في نشر البحوث والأعمال الكتابية.

ووجـد تركيز كبـير في الكتابة حـول القضايا التنموية وقضايـا التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة، مع ندرة في الدراسـات الفكرية والتحليلية المعمقة حول المفاهيـم والأعراف التي لا تزال تتحكم بمكانة المرأة في المجتمع العربي، والخلط الهائل الواقع بين الدين والسياسـة وبـين الشريعة والأعراف القبلية،

وكذلك غياب الدراســات العلمية حول جوانب ومظاهر الخصوصية النسائية، وحــول دور المرأة كناقلة للقيم والمفاهيم الثقافية.. الخ، من هذه الدراســات الضرورية للعمل على تعديل المفاهيم الثقافية. فالثقافة هي السلطة الحقيقية في المجتمع.

ويظل هنالك فقر مدقع في الدراســات والبحوث حول إنجازات النســاء في مجــالات الآداب والعلوم المختلفة، وعدد قليل جداً في مجال الســير الذاتية للنساء الرائدات في المجالات المختلفة، حتى في مجال العمل الوطني.